تحليلُ وقياسُ تأثير النّاتج المحلّيّ الاجمالي

لتطوّر القطّاع المصرفي في العراق للمدّة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

Analysis and measurement of the impact of GDP on the development of the banking sector in Iraq for the period (2004-2022)

الباحثة
غصون تلفان مدلول العزاوي
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف/ جامعة صفاقس

الأستاذ الدكتور
زهير بن علي حازق
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف/ جامعة صفاقس

Researcher
Ghosoun Talfan Madlul Al-Azzawi
Faculty of Economics and Management / University of Sfax

Professor Dr. Zuhair bin Ali Hazek
Faculty of Economics and Management / University of Sfax

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

الملخص

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن إجمالها بشكل مختصر، وأهمها هو التعرّف على الواقع المصرفي العراقي وإمكانية إيجاد التوضيحات والتسويات الموائمة لبعض من العوائق التي تواجه اجراءات تطوّره، وتحليل التأثيرات التي تسببها تقلبّات GDP على تطوّر القطاع المصرفي العراقي خلال ٢٠٠٤- ٢٠٢٢ , كذلك التعرّف على تأثيرات تقلبات أسعار الصرف على تطوّر العمل المصرفي العراقي خلال المدة ٢٠٠٤- ٢٠٢٢, فضلاً عن تحليل تأثيرات تقلبات أسعار الفائدة (الإيداع والاقراض) على تطوّر القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢٢.

اعتمّدت الدراسة الحدود المكانية للدراسة على الاقتصاد العراقي والبورصة، أما تلك الزمانية فقد شملت البيانات الفصلية للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢) وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي العراقي- الناتج المحلي الاجمالي- أسعار الصرف

Abstract

The study seeks to achieve a set of objectives that can be summarized briefly, the most important of which is to identify the Iraqi banking reality and the possibility of finding appropriate clarifications and settlements for some of the obstacles facing its development procedures, and to analyze the effects caused by GDP fluctuations on the development of the Iraqi banking sector during 2004-2022, as well as to identify the effects of exchange rate fluctuations on the development of Iraqi banking work during the period 2004-2022, in addition to analyzing the effects of interest rate fluctuations (deposit and lending) on the development of the Iraqi banking sector for the period 2004-2022.

The study relied on the spatial boundaries of the study on the Iraqi economy and the stock exchange, while the temporal ones included quarterly data for the period (2004-2022). The study reached a set of conclusions and recommendations.

Keywords: Iraqi banking sector - gross domestic product - exchange rates

المقدمة:

يُعّد القطاع المصرفي العراقي من الركائز الأساسية لرسم السياسات " المالية والنقدية" بالاقتصاد العراقي إذ يمتاز هذا القطاع بوجود هيكلية قوية تمّتد إلى تاريخ تأسيس الدولة العراقية مطلع القرن العشرين وبانطلاقة قوية معتمّداً معايير دولية منذ بدايته. ومنذ ذلك التاريخ إلى الآن شهد القطاع المصرفي حقبات عدة، وكل حقبة أثرت على هذا القطاع بأبعادها السلبية والإيجابية إلى أن وصلنا العقد التسعين من القرن الماضي الذي اتسم بفقدان الاستقلالية التامة وجعل السياسة النقدية والقطاع المصرفي تابعًا بشكل تام لتوجهّات الدولة ومنفّذًا لسياستها المالية غير المضبوطة, بالمحصلة فقد ارتفعت معدّلات التضخم بشكل كبير جدًا مع انخفاض في (GDP) وهو "الناتج المحلي الاجمالي", والقيمة غير الحقيقية لسعر الصرف, كل هذا أدى إلى تحقيق تدهور وتراجع بمؤشّرات القطاع المصرفي وانخفاض في مؤشّرات العمق المالي لهذا القطاع في الاقتصاد العراقي. الأمر الذي دفع المعنيين بالسماح لخصخصة بعض المصارف وتأسيس المصارف الخاصة في عام ١٩٩٢ وهذا الامر قد حقق بعض النتائج الإيجابية ولكنها ضئيلة مقارنة بحجم الاقتصاد العراقي.

وبعد عام ٢٠٠٤ فقد استعادت السياسة النقدية استقلاليتها مع صدور التشريع رقم ٥٦ في عام ٢٠٠٤ وقانون المصارف العراقية وتأسيس رابطة خاصة لها تتولى إدارة شؤون القطاع المصرفي الخاص, فكل هذا من شأنه أن يطوّر ويوجد الحلول اللازمة للمشاكل التي تعتري عمل القطاع المصرفي العراقي. وقد أثمرت هذه الاجراءات عن تحسّن كبير وملحوظ في عدد المصارف العاملة في العراق المحلية منها والأجنبية وارتفاع حجم الائتمان الممنوح وإجمالي الودائع وارتفاع مؤشّر العمق المالي الذي يعبّر عن درجة تأثير الجهاز المصرفي في الاقتصاد الكلي.

إن العمل المصرفي في بيئة غير مستقرة يؤدي إلى نشوء سياسة نقدية ومالية متلكئة ومتخبطة وبالتالي ستنعكس آثار تلك السياسات على الاستقرار المالي في الاقتصاد ومن ثم ستظهر لدينا مشاكل في الوصول إلى حالة التوازن المالي والنقدي على صعيد الاقتصاد الكلي.

مشكلة الدراسة: يمكننا مناقشة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الآتي: هل يوجد تأثير للتغيّرات الحاصلة بالناتج الاجمالي على تطوّر القطاع المصرفي؟

أهمية الدراسة تكمن الأهمية من الدور الذي أُعطي للجهاز المصرفي بتبنيّ مضامين التدعيم الاقتصادي وتمّويلها عبر القنوات الأساسية للتمّويل, وهذا الأمر جعل إمكانية الجانب المصرفي بتنفيذ تلك التنمية متوقفة على محددات أساسية, تحّد من قدرة ذلك القطاع في توفير التمّويل اللازم لتحقيق معدّلات نموّ اقتصادي, ومن ثم تغيير الأعمدة المتأصلة للاقتصاد الكلي, أو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في الوقوف على أهم المحددات التي تساهم بتراجع القطاع المصرفي أو التوقف عن تطوّره وهذا الأمر يسمح للجهات المختصة ولِراسمي السياسة الاقتصادية للبلد ومسؤولي الجهاز المصرفي تلافي المؤثرات السلبية التي تتركها تلك المحددات, وهذا من شأنه الحدّ من قدرتها على إضعاف إمكانية التطوّر, وهذا ما يساعدها على تحقيق معدّلات نموّ ملحوظة في مؤشّرات الائتمان الممنوح وإجمالي الودائع وغيرها من المؤشّرات المعبّرة عن تطوّر القطاع المصرفي العراقي.

١-١-٣- أهداف الدراسة

تسعى دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

- التعرّف على واقع القطاع المصرفي العراقي وامكانية إيجاد الرؤى المتسّقة لبعض من العقبات التي تواجه عملية تطوّره.
- تقدير التأثيرات إحصائياً التي تسببها تقلبّات (GDP) على تطوّر القطاع المصرفي العراقي خلال ٢٠٠٤- ٢٠٢٢ .
- إعطاء صورة عامة عن المراحل التي مرّ بها القطاع المصرفي العراقي منذ نشأته إلى آخر مدة الدراسة.

فرضيات الدراسة: لا توجد علاقة أثر دالة بين تقلبّات الناتج المحلي الاجمالي وتطوّر القطاع المصرفي إحصائيًا. للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢٢.

الدراساتُ السابقةُ :

١-دراسة2008 (السبئي، صادق أحمد عبد الله،) بعنوان: تقييم كفاءة وفعالية أداء المؤسسات المصرفية العمومية في اليمن (البنك اليمني للإنشاء والتعمير أنموّذجا)، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعيّة والقانونية، جامعة محمد الخامس الرباط.

هدفت الدراسة إلى الآتي: تقييم مستوى الأداء التجاري والتنموّي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير، الاطلاع على تجربة البنك في مراحل القوة والنموّ، وتحديد مواقع الضعف والإشكاليات التي واجهت البنك، إضافة إلى دراسة وتحليل تجربة البنك بين أعوام 1997-2006، التأكّد من درجة كفاءة البنك وموقعه من البنوك اليمينة. تمّ اتباع المنهج المقارن بالدراسة، كما تمّ تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من العاملين في المصرف. خلصت الدراسة إلى الآتي: تتدهوّر الحصة السوقية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال سنوات الدراسة بالنسبة(الودائع، الاستثمارات، الائتمان، أرباح النشاط)، لم يستطع البنك اليمني للإنشاء والتعمير من استعادة هويته كبنك مؤثّر وإنما أصبح مجرد وعاء ادخاري للبنك المركزي، يفتقّد البنك اليمني للإنشاء والتعمير للتطوير في عمله خلال فترة الدراسة.

٢- دراسة (أسعد ، سراج) بعنوان: أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري، ٢٠٠٤ أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .

هدفت الدراسة إلى الآتي: معالجة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة، بيان الاستراتيجيات اللازمة لتطوير العمل المصرفي ورفع كفاءته وقدرته لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، تحديد طرق إنماء وتحسين أداء المصارف السورية والمنتجات الجديدة التي يجب التركيز عليها وطرحها. أُعتمد الاستقرائي والتحليلي كمنهج، كما تمّ الاعتمّاد على البيانات الأوليّة والثانوية من

مؤشّرات واستبانة وُزعت في المصارف. أنتجت الدراسة الآتي: إن القطاع المصرفي السوري غير قادر على منافسة القطاعات المصرفية الأخرى الإقليمية والعالمية، مستوى أداء وكفاءة القطاع المصرفي السوري بحاجة لتحسين وتطوير، عدم وجود قدرة كبيرة لدى إدارات المصارف السورية بتطبيق الرؤى التي تعمل على تحسين وتطوير القطاع المصرفي بسرعة، من المتوقّع أن يواجه النشاط المصرفي السوري تحديّات كبيرة في المستقبل بسبب الحرب والعقوبات المفروضة.

٣- دراسة (الخضر بن احمد ، ٢٠١٢) بعنوان:(متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر الواقع والآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى الآتي: بيان الواقع المصرفي وإمكانياته خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق والعولمة، بيان إمكانية إنشاء منظومة مصرفية تتمّاشى مع المتطلبات خلال الآنية، التعرّف على الدور الذي تقوم به المصارف في الاقتصاد ومدى مساهمتها في التنمية والنموّ الاقتصادي. تمّ التبني للمنهج التاريخي والوصفي. وخلصت الدراسة إلى: على الرغم من الإصلاحات المصرفية في القطاع العام في الجزائر إلا أن المصارف الخاصة ما زالت تسيطر على الحصة الأكبر من السوق، الانفتاح المالي العالمي وظهور العولمة تضع المصارف الجزائرية العامة بوضعية صعبة نتيجة عدم قدرتها على التنافس، ضعف المكونات التكنلوجية المرتبطة بقطاع المصارف سوف يؤثر على إمكانياتها بالمنافسة الخارجية، لم تؤّثر التعديلات التشريعية بالشكل المطلوب على حرية وأداء المصارف ودرجة تطوّرها.

٤- دراسة (أبو رحمة ، أبراهيم أحمد، ٢٠١٥) بعنوان: دور الاستخبارات التسويقية في تطوير خدمات القطاع المصرفي الفلسطيني. كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

هدفت الدراسة إلى الآتي: بيان مفهوم وأهمية الاستخبارات التسويقية بإنماء خدمات النشاط المصرفي، تحديد دور الاستخبارات التسويقية بتنمية الخدمات المصرفية, حيث تمّ استخدام ستة أبعاد للاستخبارات التسويقية وهي الأبعاد (موظفي المصرف، مراكز التوظيف، التشريعات، معلومات السوف، المنافسون، العملاء)، تمّ تصميم ثلاثة استبانات وتوزيعها على العملاء, موظفي المصارف والإدارات العليا للمصارف باعتماد الوصفي التحليلي كمنهج،. خلصت الدراسة إلى: وجود علاقة بين الاستخبارات التسويقية وتطوير الخدمات المصرفية لدى العملاء، ووجود علاقة بين الاستخبارات التسويقية وتطوير الخدمات المصرفية لدى الموظفين، وجود علاقة بين الاستخبارات التسويقية وتطوير الخدمات المصرفية لدى الإدارة العليا. عدم وجود فروقات جوهرية بين آراء العينة.

المبحث الأول

نشأة وأهمية القطاع المصرفي العراقي

تقوم المصارف بعدد من الوظائف أهمها توفير معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتمّلة، وتخصيص رأس المال، ومراقبة الاستثمارات، وممارسة حوكمة الشركات بعد تقديم الائتمان، وتسهيل المتاجرة، وإدارة المخاطر، وتسهيل تبادل السلع والخدمات، ويشير تطوير القطاع المصرفي إلى زيادة قدرة القطاع المصرفي على العمل بكفاءة (Aluko and Ajayi, 2017, p122). وعلى العكس من ذلك؛ فإن ضعف القطاع المصرفي يُعّد من العوامل التي تعرضّه للخطر، وتؤثّر على استدامة الاقتصاد، كما يمكن أن يكون سببًا لأزمة مالية يمكن أن تؤدّي إلى أزمات اقتصادية كبيرة (Mhadhbi et al, 2017 ,p3). انطلاقًا مما سبق؛ سيتناول المبحث الأول مراحل تطوّر القطاع المصرفي العراقي، فضلًا عن التعرّف على هيكله، وأهم الصعوبات التي تقف أمام تطويره.

1.1.2 التطوّر التأريخي للجهاز المصرفي في العراق:

كانت بداية التطوّر المصرفي بعد عام ١٩٣٨؛ إذ تمّ إنشاء أول مصرف تجاري عراقي ١٩٤١ باسم مصرف الرافدين، وقد كانت مهمته بالإضافة إلى قيامه بالأعمال التجارية الاعتيادية؛ هي حفظ حسابات الحكومة، ويعد تأسيس مصرف الرافدين بمثابة بداية إشراك رأس المال الوطني الحكومي بالصيرفة التجارية، وذلك بقصد العمل كمصرف للحكومة، وكمنافس للمصارف الأجنبية العاملة في العراق، ثم تمّ بعد ذلك تأسيس المصرف الوطني العراقي في عام ١٩٤٧، والذي كان من مهامه مراقبة المصارف، ولذلك فقد كان من أولى أعماله هي دراسة النواقص العملية، والتشريعية لقانون المراقبة رقم ٦١ بسنة ١٩٣٨، وعليه فقد أصدرت الحكومة في شهر شباط ١٩٥٠ المرسوم رقم (١) الذي تمّ تشريعه في نفس السنة باسم قانون مراقبة المصارف رقم ٣١ لعام ١٩٥٠، إذ أن الفترة التي صدر بها هذا القانون لا تختلف عن تلك التي مرّ بها بعد صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨، وذلك بسبب تأثير الوجود الأجنبي المتمّثل بالخبراء الأجانب في أعمال المصرف المحلي العراقي (المركزي فيما بعد)، إضافة إلى بعض النواقص التي كانت تعترض عمل المصرف.

وقد أفتتح ثاني بنك عربي في العراق عام ١٩٥٣ باسم البنك اللبناني المتحد برأسمال قدره ربع مليون دينار، وكان عدد فروعه (٥) فروع حتى عام ١٩٦٤، كما تمّ تأسيس أول مصرف تجاري عراقي من قبل القطاع الخاص في عام ١٩٥٤ باسم البنك التجاري العراقي، ثم توسّعت أعماله حتى بلغ عدد فروعه ٩ فروع في عام ١٩٦٤، وبشكل عام فقد أُعتبرت فترة الخمسينيات, فترة نشاط بالنسبة للمصارف التجارية، حيث ازداد عددها في تلك الفترة، كما اتسّع نطاق فعالياتها، ففي بداية هذه الفترة، وتحديدًا في عام ١٩٥٠ تولى أعمال الصيرفة بالعراق ٧ من المصارف التجارية، وهي مصرف الرافدين، والبنك العربي، والمصرف

الشرقي، والمصرف العثماني، والمصرف البريطاني لإيران، والشرق الأوسط، ومصرف زلخة، والكريديت بنك مع ١٧ فرعًا من فروع هذه المصارف في بغداد، والمدن الأخرى في العراق (جاسم، ٢٠٠٧، ص ١٣١)، وقد شهد العراق تحولات كثيرة، ومراحل عديدة في القطاع المصرفي بحيث يمكن إدراجها وفقًا لما يأتي:

أولًا: الفترة من ١٨٩٠-١٩٩٦:

تشمل هذه الفترة عدة مراحل وهي كالآتي(عبد صبار، ٢٠١٤، ص ٢٦٨):

المرحلة الأولى من ١٨٩٠-١٩٣٥:

كانت العلامة البارزة هي تأسيس أول فرع لمصرف أجنبي يعمل في العراق، وتأسيس فروع أخرى لمصارف أجنبية هدفها الأساسي الحصول على الربح لإغناء الأنشطة التجارية الخاصة بتلك الدول، ومعظمها كانت عثمانية ثم انكليزية، وتمّيزت بسيطرة المصارف الأجنبية على النشاط الاقتصادي في العراق، وكان هدفها تحقيق الربحية السريعة التي تخدم بلادها.

المرحلة الثانية من ١٩٤٥-١٩٤١:

كانت بداية ظهور الصيرفة في العراق، وأول مصرف كان (الزراعي، الصناعي العراقي الحكومي).

المرحلة الثالثة من ١٩٤١-١٩٦٤:

بدأت المرحلة بتأسيس أول مصرف تجاري عراقي، وهو الرافدين، وتميّزت بتنامي أعمال الصيرفة، ففيها تعاظم دأب إنشاء المصارف، وكذلك زيادة أعدادها المتنوعة، ففي هذه المدة تمّ تأسيس العقاري (١٩٤٨)، والرهون (١٩٥١)، والتعاوني (١٩٥٤)، أضف لتأسيس عدد من المصارف الأهلية مثل الاعتمّاد، وبغداد، والبنك التجاري، والرشيد، إضافة أنه في هذه المرحلة بدأ ظهور نشاط الصيرفة المركزية في العراق

بتأسيس (الوطني ١٩٤٧)، وبسنة (١٩٥٦) تحوّل إلى المركزي، وكان مصرف الرافدين يمارس نشاط الصيرفة المركزية سابقاً.

المرحلة الرابعة ١٩٦٤ -١٩٨٨:

تتميّز بتأميم المصارف بموجب القانون (١٠٠) لعام (١٩٦٤)، وخلالها كان التطوّر واضحاً لحدوث تغيّرات في طبيعة الجهاز المصرفي، وحدوث اندماجات، وتقليص الجهاز المصرفي بشكل كبير، وأصبحت ضمن أربع مجموعات رئيسية وهي (مجموعة بنك بغداد، والاعتمّاد، والبنك العراقي، والمصرف التجاري)، وقد تمّ دمج مصرف الرشيد مع مصرف الرافدين، وفي السبعينيات تمّ دمج مصارف بغداد، والاعتمّاد، والتجاري، وأسس ما يعرف بالمصرف التجاري العراقي، وفي عام ١٩٤٧ تمّ دمج المصرف التجاري العراق مع الرافدين.

المرحلة الخامسة من ١٩٨٨-١٩٩٦:

شهدت هذه المرحلة تطوّرًا واضحًا لوجود نوع من الانفتاح، والتوسّع في هذا النطاق بإيجاد العديد من المؤسسات المصرفية الأهلية، والحكومية، والعلامة البارزة كانت التعددية في العمل المصرفي، فقد تمّ تأسيس مصرف الرشيد في سنة (١٩٨٨)، بموجب قانون (٥٢)، في هذه المرحلة تمّ صدور القانون رقم ١٢، وتعديل قانون البنك المركزي العراقي الذي أجاز للبنك المركزي السماح لجهات خاصة بالتأسيس.

ثانيًا: الفترة ما بعد ١٩٩٦:

تمّ في هذه المرحلة العديد من التطوّرات (سعد، ٢٠١٥، ص ٢٤):

في عام ١٩٩٧ تمّ تأسيس تسع شركات للاستثمار المالي، وكانت النتيجة هي مساهمة هذه الشركات، إذ تراوحت رؤوس أموال بين (١٠٠-٣٠٠) مليون دينار حتى عام ٢٠٠٣.

في عام ٢٠٠٠ تمّ تأسيس صندوق التنمية العراقي برأسمال قدره ٥٠ مليار دينار لدعم الكثير من المشاريع التي تدعم ظروف الحصار الاقتصادي، وفي نفس العام ازداد عدد المصارف الخارجية ٨٠ فرعاً شكلت ٢٣% من مجموع فروع المصرف التجاري، وأن كمية موجوداتها إلى إجمالي الموجودات المصرفية لم تتجاوز ٣.٤%.

أصدر المركزي قانون ٥٦ بعام ٢٠٠٤، وقانون المصارف ٩٤ بسنة ٢٠٠٤ الذي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل، واستناداً إلى منهجية اقتصاد السوق تمّ إجراء بعض الإجراءات ومنها:

تحديد قيمة الفائدة وتعطيل خطط الائتمان.

فتح باب العمل للصيرفة غير الوطنية سواء عن طريق التشارك بالمصارف المحلية، وبدون وضع أي حدود لنسبة المشاركة أو فتح فروع لها في العراق دون تحديد رأس المال إضافة إلى إمكانية فتح مكاتب تمّثيل لها.

قام البنك المركزي عام ٢٠٠٤ بالعديد من الآليات والأدوات المختلفة وذلك من خلال:

الاستقلال المكتسب بموجب القانون الجديد ٥٦ لعام ٢٠٠٤ والمتمّثلة بارتباطه بمجلس النواب، وعدم اقراض الحكومة، ودوائرها وعدم كفايتها لدى التغير من المركزي في التعاقد مع مدقق أجنبي، إضافة إلى التدقيق الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية وصلاحيته للنشر.

حصول العراق على موارد النقد الأجنبي (إيرادات النفط) بعد توقف دام خلال فترة التسعينات.

توحيد فئات العملة العراقية (الدينار) بعد إصدار العملة العراقية الجديدة رقم ١٤ ذات المواصفات العالمية.

إصدار البنك المركزي قرارًا بزيادة رؤوس أموال المصارف لتصل إلى ٢٥٠ مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارًا من ٢٠١٠/٦/٣٠، وقد استطاعت غالبية المصارف تحقيق ذلك، ويُعّد هذا النموّ إيجابيًا لاستقرارها المالي، وتعزيزًا لقدرتها في مواجهة المخاطر، وسعي البنك المركزي، لزيادة رؤوس أموال شركات التمّويل المالي من ١٠ مليار في ٢٠١٠/٦/٣٠ إلى ١٥ مليار دينار في ٢٠١٣/٦/٣٠، وإلى ٤٥ مليار دينار في ٢٠١٤/٦/٣٠، وزيادة رأسمال شركات الصيرفة إلى ٥٠٠ مليون دينار، وواحد مليار دينار لشركة الاقتراض المصغّرة، والوسطى، والمحددة، و٢ مليار دينار للشركات المساهمة، و١٠ مليارات لشركات إصدار البطاقات الالكترونية، ويستمّر البنك في التأكيد على سياسة التواصل المستمّر مع وحدات الجهاز المركزي، وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستمّرار النقدي، وإيجاد نظام مدفوعات وطني فعّال، ومتطوّر في تقديم الخدمات المصرفية، والمالية محليًا ودوليًا.

2.1.2 أهمية القطاع المصرفي العراقي:

تكمن أهميته كغيره من المصارف في:

الربحية والأمان:

إن الربحية تبقى الأهمية الأساسية، والهدف الأساسي الذي تنشده إدارة أي مصرف، أو مؤسسة مالية من أجل البقاء، وإرضاء مالكي، أو أصحاب رؤوس الأموال، ويجب على المصرف أن يتأكد بأن أموال مودعيه تمّ توظفيها بالشكل السليم، والأمين الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب، وتحقيق الهدف الأساسي وهو البقاء والنموّ، لذلك يسعى المصرف إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أعلى أرباح مستطاعة ليتمكّن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين، ولتحقيق معدّلات أرباح مناسبة، تكفي لتكوين

الاحتياطيات اللازمة لدعم المركز المالي للمصرف، وتوزيع الأرباح لأصحاب رأسمال المصرف، ولا بد من التوازن بين الربحية، ودرجة المخاطرة(البياتي وجاسم، ٢٠٢٢، ص ٢٠٥).

تقديم الخدمات المصرفية:

للمصارف أهمية كبيرة في تقديم الخدمات المصرفية المتميّزة، والمتنوّعة للزبائن، ومنها الخدمات غير المنظورة، معتمّدة على أساليب الاتصال المختلفة، التي تضمن أعلى درجات الإقناع، وتقدّم المصارف خدمة ملموسة ومنها:(البياتي وجاسم، ٢٠٢٢، ص ٢٠٥)

قبول الودائع: تُعّد من الوظائف الأساسية، والمهمة للمصارف، ومن أهم أنواعها (ودائع لأجل، وودائع جارية، وودائع الادخار).

تقديم القروض: وهو ما يعرف بمنح الائتمان، تقوم المصارف بتقديم مبلغ لمدة معينة لأحد عملائه مقابل قيام العملاء بالالتزام بالشروط، وضمانات معينة، ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه.

خصم الأوراق التجارية، وتعد من أهم الوظائف، وتزداد أهميته بزيادة المعاملات الآجلة بين الأفراد، فالبائع يتصرف ويرجئ، ويحصل على كمبيالات واجبة التسديد بفترات مستقبلية مواجه بيوعه، وفي حال احتياجه للمال سيلجأ إلى المصرف ليخصمها له، ويحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ الاستحقاق للكمبيالة، ويستفيد المصرف من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة، يقوم المصرف بالتعامل بالأوراق المالية سواء لصالح العملاء، أو لصالحه، ويقوم باستبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس.

أهمية المصارف في النموّ الاقتصادي:

تعد المصارف المتمّثلة بالبنك المركزي، وتلك المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنموّ الاقتصادي، من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات، وتقوم المصارف بإقراض الأموال إلى الهيئات المتنوعة التي تكون بحاجة إلى الأموال لإغناء برامجها، وتقديم التيسيرات الائتمانية للمشاريع التي تكون بحاجة إلى السيولة المالية لإتمّام استثمارها، ومن ثم تساهم بحصول النموّ الاقتصادي عبر الزيادة في الانتاج، وإحراز الأهلية الاقتصادية، ومن ثم رفع درجة الرخاء الاجتماعي. إذ يُعّد هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية، ولا سيما بإجرائية تحقيق النموّ اقتصاديًا، بدءًا من عملية الاستثمار، وزيادة رأس المال، وذلك لما يتحمله من التسابق السائد في السوق والتكاليف (البياتي وجاسم، ٢٠٢٢، ص ٢٠٥).

مؤشّرات أداء المصارف:

تمثّل نسب الربحية انعكاس لمدى قدرة المصرف وجودة إدارته، فضلًا عن الاستراتيجيات المستخدمة من قبل الإدارة في ظل المحيط التنافسي العامل فيه المصرف على رفع كفاءة العمل، وإدارة المخاطر التي قد تواجهه، وتُعّد نسب الربحية في المصارف من أهم المقاييس الاقتصادية، والمالية التي يتمّ الاستفادة منها بتقييم أداء المصرف، ومن أهم هذه النسب (الجشعمي، ٢٠٢٢، ص ٢٦٤):

- **معدّل العائد على الموجودات:** أو العائد على الأصول، وهو عبارة عن العائد على متوسط إجمالي الأصول، والذي يوفّر العديد من المعلومات عن الربحية، وهو من المعدلات التي تبيّن جودة الأرباح، والتي يتمثّل بالاستخدام الأمثل لأصول المصرف، فهو يقيس مقدار الأرباح المتحققة من الأصول المستثمرة،

كما أنه يقيس كفاءة أداء الإدارة في توظيف مواردها المالية بطريقة يعظّم لها الأرباح، ويمكن قياس معدّل العائد على الموجودات من خلال المعادلة الآتية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الدخل الضريبة بعد}}{\text{اجمالي الموجودات}} * ١٠٠\%$$

- **معدّل العائد على حقوق الملكية:** يعد مقياس لمقدار صافي الدخل الذي يتمّ تحققه مقابل كل دينار يساهم به المالكون، ويتمّ استخدامه لتوضيح مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من خلال استخدام أموال المالكين، إذ أن انخفاض، أو ارتفاع هذه النسبة له العديد من الدلالات المالية، والتي توجب على المصرف أن ينظر إليها كي لا تتفاقم، بالشكل الذي يعرّضه إلى مخاطر مالية نتيجة زيادة الرافعة المالية في حالة ارتفاع هذه النسبة، أما في حال الانخفاض فإن ذلك يدلّ على مخاطر التمّويل المتحفظ، ويمكن قياس معدّل العائد على حق الملكية من خلال المعادلة الآتية:

$$ROE = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق اجمالي الملكية}} * ١٠٠\%$$

3.1.2 هيكل القطاع المصرفي العراقي:

شهد هذا القطاع بانتهاء ٢٠٠٣ تغيرًا نحو اقتصاد السوق، من خلال إصدار قانون البنك المركزي العراقي (٥٦) لعام ٢٠٠٤، والذي يمنحه التفرد التام بعيدًا عن التدخّل الحكومي في إدارة السياسة النقدية، أضف لإصدار قانون الدين العام، حول تداول الأوراق المالية حسب آلية السوق، كما تمّ إصدار قانون المصارف (٩٤) لعام ٢٠٠٤ لإرساء تنظيم مصرفي عصري، ينسجم مع الضوابط العالمية، واستمّرت جهود البنك المصرفي العراقي طوال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) في التحسين بالنظم المالية، والرقابية لتقوية التنظيم

المالي بهدف إصلاحه، وعبر القيام بعدد من الإجراءات؛ منها إلزام المصارف التجارية برفع رأسمالها إلى ٢٥٠ مليار دينار لرفع ملاءتها، وبما يتوافق، والمعايير الدولية، إضافة إلى تنويع خدماتها المصرفية، علاوة على إصدار الإرشادات بخصوص اندفاع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، والسماح للمصارف بشراء العملة الأجنبية من مزايدة المركزي بقصد المستوردات (حسين، ٢٠١٩، ص ٢٦٥)؛ وفي هذا السياق؛ فقد كانت المصارف ٧٧ ، منها ٧ حكومية بين(تجارية، ومتخصصة، واسلامي واحد)، و٢٤ أهليًا (خاصًا)، و٢٦ إسلاميًا أهليًا، و١٨ فرعًا لأجنبية، وعربية (١٠ منهم لبنانية تدير ٢٧ فرعًا في العراق)، وبلغ عدد فروع المصارف ٨٤٣ بنهاية ٢٠١٧، ٤٣٠ منها فروع لتلك الحكومية (٥١% من كل الفروع)، أم تعداد الموظفين فيها ٣٠.٥٠٧ موظفًا بنهاية العام ٢٠١٧، منهم ٦٨% بالمصارف الحكومية، و٣٢% بالخاصة، ويضمّ الجدول رقم (١) لائحة بالمصارف العاملة في العراق، ونوعها، وتاريخ تأسيس كل منها، وتتولى المصارف الحكومية نحو ٩٠% من مجمل الموجودات المصرفية, على حساب الخاصة ذات التعداد غير القليل إلا أن نطاقها ودأبها مازال محدودين، وفيما يلي الجدول الآتي:(تطوّرات القطاع المصرفي العراقي ٢٠١٩ ص١-٣)

الجدول رقم (١): لائحة المصارف العاملة في العراق

مصارف حكومية	مصارف أهلية تقليدية عراقية	مصارف أهلية إسلامية عراقية	مصارف عربية وأجنبية
مصرف الرافدين (١٩٤١)	مصرف بغداد (١٩٩٢)	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار (٢٠٠٥)	المصرف الزراعي التركي (٢٠٠٦)
مصرف الرشيد (١٩٨٨)	مصرف الشمال للتمّويل والاستثمار (٢٠٠٤)	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمّويل	بنك ملي أيران (٢٠٠٥)
المصرف العراقي للتجارة (٢٠٠٤)	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (١٩٩٣)	مصرف جيهان للاستثمار والتمّويل الاسلامي (٢٠٠٨)	بنك بيبلوس (٢٠٠٦)

المصرفي الزراعي التعاوني (١٩٣٥)	مصرف التجاري العراقي (١٩٩٢)	المصرف الوطني الإسلامي (٢٠٠٥)	بنك انتركونتيننتال لبنان (٢٠٠٨)
المصرف العقاري (١٩٤٨)	مصرف الاستثمار العراقي (١٩٩٣)	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (١٩٩٣)	بنك بيروت والبلاد العربية (٢٠٠٩)
المصرف الصناعي (١٩٤٦)	المصرف المتحد للاستثمار (١٩٩٤)	مصر دجلة والفرات للتنمية والاستثمار (وصاية) (٢٠٠٥)	مصرف وقفلر للشراكة المساهمة التركية (٢٠١١)
النهرين الاسلامي (٢٠١٥)	دار السلامة للاستثمار (وصاية) (١٩٩٩)	التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار (٢٠٠٧)	أبو ظبي الاسلامي (٢٠١٠)
	الموصل للتنمية والاستثمار (٢٠٠١)	مصرف أيلاف الاسلامي (٢٠٠١)	أيش التركي
	مصرف بابل (١٩٩٩)	مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٦)	بنك البركة التركي (إسلامي) (٢٠١١)
	المصرف الأهلي العراقي (١٩٩٥)	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٦)	بنك بارسيان (٢٠١١)
	المصرف الأهلي العراقي (١٩٩٥)	مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٦)	بنك بارسيان (٢٠١١)
	مصرف الائتمان العراقي (١٩٩٨)	مصرف الرواحل الاسلامي للاستثمار والتمّويل (وصاية) (٢٠١٦)	بنك الاعتمّاد اللبناني (٢٠١١)
	سومر التجاري (١٩٩٩)	العربية المتحدة الإسلامي للاستثمار (٢٠١٦)	بنك البحر المتوسط (٢٠١١)

	الخليج التجاري (٢٠٠٠)	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٦)	بنك عودة (٢٠١٦)
	مصرف الوركاء للاستثمار والتمّويل (٢٠٠٠)	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٦)	البنك اللبناني الفرنسي (٢٠١١)
	مصرف الاتحاد العراقي (٢٠٠٤)	مصرف الدولي الإسلامي (٢٠١٦)	ستاندرد تشارترد بنك (٢٠١٣)
	مصرف آشور الدولي للاستثمار (٢٠٠٥)	مصرف القابض الإسلامي للتمّويل والاستثمار (٢٠١٧)	فرنسبنك (٢٠١٤)
	مصرف المنصور للاستثمار (٢٠٠٦)	مصرف الانصاري الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٧)	بنك لبنان والمهجر (٢٠١٤)
	مصرف عبر العراق (٢٠٠٦)	مصرف الثقة الدولي الاسلامي (٢٠١٧)	بنك الشرق الأوسط وأفريقيا (٢٠١٤)
	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمّويل (٢٠٠٧)	مصرف الراجح الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٧)	بنك آسيا التركي (تصفية)
	مصرف الهدى (٢٠٠٨)	مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٧)	سيتي بنك (مكتب تمّثيلي) (٢٠١٣)
	مصرف أربيل للاستثمار والتمّويل (٢٠١٠)	مصرف المشرق العربي الاسلامي للاستثمار (٢٠١٨)	بنك بيمو اللبناني (قيد التأسيس)
	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمّويل (٢٠١١)	أور الإسلامي للاستثمار (٢٠١٨)	بنك البلغاري الامريكي (قيد التأسيس)

	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمّويل (١٩٩٩)	مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمّويل (٢٠١٨)	بنك كارافرين (قيد التأسيس)
	مصرف البصرة الدولي للاستثمار (تصفية) (١٩٩٣)	مصرف آسيا العراق الإسلامي (٢٠١٨)	
		الطيف الإسلامي للاستثمار (٢٠١٨)	
		أمين العراق للتمّويل المالي (٢٠١٨)	

المصدر: تطوّرات القطاع المصرفي العراقي: سياسات ناجحة للبنك المركزي وحاجة لتفعيل دور المصارف، اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة-إدارة الأبحاث والدراسات، ٢٠١٩، ص ١-٣.

وقد تطوّر هيكل القطاع المصرفي العراقي أثناء عام ٢٠٢٠ بالرغم من مواجهة العالم لفيروس (Covid 19) بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة، إلا أن ذلك لم يمنع من التوسّع في منح رخص لمصارف جديدة، إذ أصبح عددها ٧٦ مصرف، منها ٧ حكومية، والأهلية ٦٩ تتضمن ٢٤ تجاريًا، و٢٧ إسلاميًا محليًا، ومصرفين إسلاميين أجنبيين، و١٦ مصرفًا تجاريًا أجنبيًا، ومن الملاحظ أن الحصّة الأكبر من عدد المصارف هي من المصارف الخاصة، إذ بلغت نسبتها تقريبًا ٧،٩٠%، والمصارف الحكومية بنسبة ٣،٩%، وشكلّت نسبة المصارف التجارية ٥,٥٦%، تليها المصارف الإسلامية بنسبة ٥,٣٩%، والمصارف المختصة بنسبة ٤%، من إجمالي المصارف في العراق، وأن أغلب المصارف الخاصة لم تحقق الهدف الذي تأسست لأجله، وهو دعم نشاط القطاع الاقتصادي، والقطاعات الاخرى، وذلك بتقديم التيسيرات الائتمانية المعطاة لها مقارنة بالحكومية، وقد جاء قانون المركزي ليواكب التطوّرات الحاصلة في التشريعات

ذات الصلة الدولية، والتغيّرات بالنظام الاقتصادي العراقي، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، والإبقاء على التنظيم المالي متماسك يقوم على أساس التسابق بالسوق، وتعزيز الإنماء المستدام، وإتاحة مجالات العمل، وتحقيق الرفاه، وأهم التشريعات الصادرة عن المركزي خلال عام ٢٠٢٠ التي ساهمت باستقرار القطاع المصرفي خلال الجائحة كما يلي (حسان، ٢٠٢٢، ص ٧٩):

أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات، وضوابط خاصة بالمبادرات الممولة, منها :

- مبادرة الواحد ترليون دينار الخاصة بتمّويل البرامج الضخمة، والاعتيادية، وحتى المصغّرة.
- محددات شكل الضمانة المالية الاسلامية.
- لائحة السيولة للمصارف الإسلامية.
- فرض ضوابط فيما يخص ضبط نشاط مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- تحديث وإصدار الضوابط الخاصة بترتيب شغل الممثلين الأساسيين، ولإضافيين لمزودي خدمات التحويل الأجنبية.

4.1.2 واقع القطاع المصرفي في العراق:

يعاني هذا القطاع من اختلالات بنيوية لا تتلاءم أصلًا مع توجّهات النظام الاقتصادي، والاجتمّاعي، ولا تتطابق، ولا تتوافق مع نهج الدولة برسم مسارات التنمية المستقبلية الجديدة، إلا أنه يمكن القول بأن النظام المصرفي في العراق هو نظام سائر بالأساس نحو التحرر، ويؤمن بتطوير وانضاج وتسريع الكيانات الخاصة بشتى المجالات اقتصاديًا، وتُعّد المصارف العراقية مؤسسات خدمية مدعومة لا تشترط في تقديم الخدمات تحقيق الأرباح، بل على أساس إشباع الرغبة سياسيًا واقتصاديًا، هذا الضعف في الجهاز المصرفي يعوق

الإصلاح الاقتصادي، ويحّد من دور قطاع الأفراد في أخذ دوره المأمول بإنماء النشاط المصرفي ليرتقي إلى مستوى نشاط المصارف المتقدمة في العالم، وعلى الرغم من المساعي المتخذة من قبل السلطة النقدية، ووزارة المالية في دعم القطاع المصرفي، فلا تزال هذه المصارف تواجه بعض العراقيل، والمشاكل الهائلة بسبب ظروف البلد فضلًا عن ضعف هيكلية النظام المصرفي العراقي والمتمثّلة في (دهيم، ٢٠١٦، ص ١٠-١١):

- تعاني المصارف من الأعمال المرهقة ليس فيها مغنم كإعطاء رواتب المتقاعدين، وشح بالفنيين والإداريين الكفؤين وتضخّم الموظفين بشكل كبير.
- ضعف استثمار التكنولوجيا: يلاحظ على الصناعة المصرفية بالعراق أنها تفتقد إلى متطلبات العمل والتكنولوجية الحديثة لممارسة عملها المصرفي، لذلك فإن العراق يحتاج إلى نماء حد التوظيف في التقانة ذات الصلة العصرية.
- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: إن نظام المقاصة المعمول به في العراق، هو سجل للمقاصة يستند إلى النقل الفعلي لأدوات الدين، والائتمان، وإلى الأسلوب اليدوي في فحص هذه الأدوات، والتأكّد منها، الأمر الذي أدى إلى بطء اجراءات حلول المدفوعات بين الجهاز المصرفي.
- سياسات الكبح المالي: استند نظام السياسة النقدية بصورة عامة في العراق إلى استخدام الضوابط الإدارية في حركة أسعار الفائدة، وحجم وتكوين الائتمان، ولقد تمّ شمول جانبي الودائع، والإقراض بالتحكم في أسعار الفائدة مما أدى إلى افتقار الربط اللازم بين هذه الأسعار، ومخاطر وآجال وسيولة الأدوات المالية.

- ضعف الإفصاح والرقابة: تفاوتت البيانات المصرفية في شموليتها، ودقتها بين مصرف، ومصرف آخر، ويفتقر العراق إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح المالي، مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة الموضوعية بينه وبين المصارف الإقليمية والدولية.

فضلًا عما سبق؛ ترى دراسة(حسين، ٢٠١٩، ص ٢٦٧) أن نشاط المصارف الخاصة قد اتسّم بعدم كفاءته منذ تأسيسها في بداية عقد التسعينات، وحتى الوقت الحاضر نتيجة للأسباب الآتية:

-النقص بالملاكات الفنية ذات الخبرة في هذا النشاط من الناحية الأهلية.

-التقاطع بأولوّيات إدارتها التخصصية من ناحية، والأولوّيات المستهدفة من بعض المساهمين الأساسيين برؤوس أموال هذه المصارف، وانعكاسات ذلك على أداءها، وتعهداتها بالأسلوب المجري عليه، والقيود المصرفية النافذة من ناحية أخرى.

-عدم قدرتها على امتلاك التقانات اللازمة نتيجة محدودية مواردها المالية، خاصة في ضوء ارتفاع التقنيات التكنولوجيا المعاصرة قياسًا بالقيم الحقيقية لمواردها.

-قلة التفاعل مع المصارف الخارجية، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة معلوماتية كبيرة.

5.1.2 التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي:

يعاني هذا القطاع في العراق من عدم تطبيق المصارف لقواعد صائبة حين منح الائتمان، والتوسّع في منح الائتمان، وتوفير السيولة العالمية لدى المصارف، كما أن الظروف غير الطبيعية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي انعكست سلبًا على القطاع المصرفي في العراق، والذي توقف عن النشاط معظمه

خلال فترة الحرب، وما بعدها مما أدى إلى بروز بعض المكابدات التي عانى منها القطاع المصرفي ومنه (سعد، ٢٠١٥، ص ٣١):

١- انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع ومصرف لكل ٣٢٠٠٠ فرد، وهو معدل متدني قياسًا بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف واحد لكل ١٠٠٠ نسمة.

٢- اختفاء الخطط المصرفية الناجعة، والمخططات المفصلة السنوية لدى غالبية المصارف، والتي يتضمنها تشريع المصارف بمادته السادسة والعشرين.

٣- زوال الكيانات المؤازرة للجهاز المصرفي مثل هيئة التأمين على الودائع، وأخرى للتأمين على الودائع، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة، وشركة لدراسة مخاطر السوق.

٤- عدم تجانس الخدمات المصرفة مع المتطلبات، والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهاته نحو اقتصاد السوق، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود ٢٠ خدمة مقارنة بما أتاحته المادة ٢٧ من تشريع المصارف، والتي بلغت بما يتجاوز ٥٠ خدمة، وهي أقلّ مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية.

٥- ضعف التقنيات المصرفية، أو عدم استخدامها على مدى واسع في عدد كبير من المصارف.

٦- ترهّل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصًا في المصارف الحكومية.

٧- سياسة التمييّز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة، والذي يتمثّل بمنع دوائر الدولة، وشركات القطاع العام إيداع أموالها في تلك المصارف، وعدم قبول الصكوك المصدقة، والعادية، وخطابات الضمان الصادرة عنها إلا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية.

٨- الإجراءات الروتينية الكلاسيكية التي تعتمّدها دائرة سجل الشركات، مما يسبّب تأّخر المصادقة على القراءات المتخذة من الهيئات العامة للمصارف، ومنها زيادة رؤوس الأموال.

٩- تأخّر إعادة تداول أسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول المنعقدة بالبورصة مما يسبب أضرارًا أو خسائر للمساهمين، والمستثمرين.

١٠- تأخّر المصارف الحكومية، والبعض من الخاصة في اقتناء أنظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع إدارتها العامة، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبّق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك.

بالإضافة إلى ما سبق؛ ترى دراسة (حسين والمعموري، ٢٠١٦، ص ٢٠-٢٣) بأنه يوجد العديد من الأخطار والمشقات المواجهة للقطاع المصرفي العراقي وهي:

١-عدم الالتزام بتطبيق معيار CAMEL:

لا يتمّ الالتزام بمعيار Camel لتقييم المصارف، وعدم وجود منهج تدقيق شامل لتدقيق كافة المصارف وبنسب متوازية مما يتسبب في الآتي:

- عدم الحصول على أي تصنيف دولي، وقلّة الثقة الدولية بالقطاع المصرفي العراقي.
- عدم استقرار النظام المصرفي، والتجانس في شروط المنافسة.
- ضعف العمل بمعايير الجودة التي تساعد على تحسين الأداء المصرفي.
- غياب المعايير الوطنية المتعلقة بقياس الأداء المصرفي.
- يُعّد العراق بعيد عن التطوّرات الدولية في مجال العمل المصرفي، لا سيما ما يتعلق بمعايير التصنيف للمصارف.
- عدم الالتزام بمعيار متفق عليها دوليًا لاستخدامه كحكم على السلامة المالية للمصارف.

- عدم تحديد الموقف الاستراتيجي، والآفاق المقبلة، والرؤيا الصحيحة لأهداف الجهاز المصرفي، والقرارات القادمة التي تساهم في أداء كفوء مقارنة بالمنافسين على المستوى العالمي، والمحلي.

٢-صعوبات في تطبيق مقررات بازل (١، ٢، ٣):

إن المصاعب التي يواجهها المركزي في عدم تطبيق مقررات لجنة بازل بصورة كاملة، وواضحة كان نتيجة لما يلي:

- قلّة الكوادر الفنية، والمهنية بحقل الرقابة، والإشراف المصرفي، وتأخرّها في مسايرة التطوّرات في هذا المجال، وعدم المتابعة المستمّرة.
- عدم الالتزام بمعايير الرقابة الإشرافية وفقًا للأساليب الحديثة للرقابة على أعمال المصارف.
- عدم وجود منهجيات واضحة حول قياس المخاطر في المصارف لتخفيف مخاطر (السوق، والتشغيل، والائتمان).
- ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف لتقييم كفاية رأس المال، والاحتياطيات في ضوء التهديدات المواجهة للمصرف.
- ضعف إجراءات الإشراف والرقابة التي تضمن توفّر حد أدنى من الإفصاح والشفافية للمتعاملين.
- عدم توفّر نظام للإفصاح والشفافية.
- إضعاف دور المصارف في تقوية وتعميق الاستقرار المصرفي في البلاد.

٣-عدم تطبيق الرقابة الوقائية التحوطية:

عدم تطبيق هذه الرقابة عند الإشراف على الأنشطة المصرفية كان نتيجة عدم الالتزام بأساليب الرقابة الإشرافية بتقييم المصارف، أو الالتزام بمعايير لجنة بازل يؤدي إلى ضعف إجراءات الرقابة الوقائية التحوطية الأمر الذي يتسبب في:

- عدم تأمين نظام الانذار المبكر للتنبيه بالانحرافات، والاختلالات المهددة للسلامة المصرفية.
- ضعف في تشخيص المشاكل المالية، والإدارية، والتشغيلية التي تواجهها المصارف.
- ضعف إجراءات الرقابة المشتركة بين البنك المركزي والمصارف.

٤-ضعف مساهمة القطاع المصرفي الخاص في التنمية الاقتصادية:

إنّ القطاع المصرفي الخاص محدود التأثير بالاقتصاد، وعملية التنمية، وقلّة معدل مشاركته في GDP للأسباب التالية:

- عدم وضوح دور المصارف الخاصة في السوق.
- الافتقار لاستراتيجيات جلية ومناسبة للتصدي للعراقيل الداخلية والخارجية.
- عدم وجود احصائيات واضحة بشأن المصارف، لا سيما المصارف الخاصة مثل شركة للتأمين على القروض الكبيرة، والتأمين على الودائع، وشركة متخصصة بدراسة مخاطر السوق.
- توجد شروط تقديم ضمانات على عمليات الإقراض، والتسهيلات كالممتلكات المستمرة، والعقارات لمشاريع التنمية، وقد لا تتمّكن هذه المشاريع من تقديم التعهدات الوافية لتشمل مبلغ الاقتراض.
- انخفاض معدل الائتمان المعطى إلى (GDP)، إذ يصل المعدل إلى (١٠%) منه، مقارنة بالبيانات التي توافرت لدينا عن تقرير البنك الدولي عن القطاع المالي بالعراق ٢٠١١، والذي يبيّن أن هذه

النسبة تصل إلى (٥٥%) في منطقة دول (MENA)، كما أن نسبة الائتمان إلى رؤوس أموال المصارف، واحتياطاتها السليمة لا يشكّل أكثر من (١،٢) مرة منهما، في حين تجيز تعليمات البنك المركزي للمصارف أن يصل الائتمان إلى ٨ أضعاف رأسمال المصرف واحتياطاته السليمة.

- وجود سيولة عالية لدى المصارف الخاصة تصل إلى (٦٠%) مما يدلّ على عدم قدرة هذه المصارف في استثمار ممتلكاتها من موجوداتها النقدية، أو تشغيل الودائع لديها بما يسهم في بإجراءات الإنماء الاقتصادي، اضافة الى أثر ذلك على نتيجة نشاط المصارف بعدم استغلال فرص الاستثمار المتاحة لها.
- تمتلك المصارف الخاصة نسبة عالية لكفاية رأس المال تفوق النسبة المعيارية لمقررات لجنة بازل المحددة بنسبة (٨%)، كما تفوق تعليمات البنك المركزي العراقي المحددة بنسبة (١٢%) من موجوداته المرجّحة للمخاطر، مما يدلّ على عدم قدرة القطاع باستثمار موجوداته وضعف العمق المالي له.

٥-ضعف في مستوى الأداء المصرفي ومخالفة القوانين:

- تعاني المصارف من ضعف في مستوى أدائها كما تمّ تأشير بعض المخالفات للقوانين نتيجة:
- عدم التزام المصارف باتخاذ الإجراءات التصحيحية الموصي بها في تقارير التفتيش.
- انخفاض في مستوى أداء المصارف، وممارسة مهام أخرى غير المهام التي تأسست من أجلها.
- عدم حماية المودعين والدائنين والمساهمين من حالات الإعسار، أو عجزّ المصارف عن مقابلة مسحوبات أصحاب الودائع حسب الطلب أو الأجل.
- عدم كفاية العقوبات المفروضة على المصارف المخالفة للقوانين أو تعليمات البنك المركزي العراقي.

- ضعف إجراءات متابعة الجزاءات المقررة على المصارف المخالفة، والمتابعة الصارمة لمدى تطبيق المصارف للقوانين والأنظمة الصادرة.
- ضعف الاحتكاك بأجهزة الرقابة والإشراف المصرفي في دول أخرى.
- قلّة الخدمات المصرفية المتاحة مقارنة بما جاء بقانون المصارف، وعدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات، والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهات نموّ اقتصاد السوق، إذ تشير البيانات التي توافرت أن عدد الخدمات تبلغ بحدود (٢٠) خدمة، في حين سمحت المادة (٢٧) من قانون المصارف إلى وصول عدد هذه الخدمات إلى أكثر من ٥٠ خدمة مصرفية.

تشير بعض البيانات المتوفرة إلى وجود مخالفات للتعليمات أو القوانين حيث وجد تجاوز في نسب الائتمان الممنوح من قبل بعض المصارف عن النسب البالغة (٨٠٠%)، كما يتمّ منح ائتمانات لشركات تابعة لأعضاء مجلس إدارة المصارف دون موافقة من قبل البنك المركزي، أو نسب السيولة، أو نسب كفاية رأس المال.

في ظل تلك الصعوبات؛ ترى دراسة(حسين، ٢٠١٩، ص ٢٧٤-٢٧٦) أنه ولتطوير القطاع المصرفي العراقي ينبغي أن تكون عملية الإصلاح شاملة تبدأ بإعادة هيكل صنيع الخدمات المصرفية، والتحوّل نحو البنوك الشاملة، وتوسيع القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية، إضافة إلى زيادة كثافتها المصرفية من أجل تيسير تلك الخدمات للجمهور، ومن جانب آخر يجب أن يعمل الجهاز المصرفي على جذب ودائع المدخرين من خلال أسعار فائدة مجزية، وحوافز تشجيعية، وفيما يلي أهم الطرق:

١-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

من خلال قيام المصارف العراقية بتقديم خدماتها، التي لم تكن تقم بها سابقًا مثل كفالة القروض، والتأجير التمّويلي، والاستثمار في المشاريع الإسكانية، إذ أن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم للمصارف، وزيادة نصيب الخصوم القابلة للمتاجرة إلى إجمالي خصوم المصارف نتيجة لتزايد نشاط المصارف في الأنشطة غير الإقراضية مما يؤدي إلى انخفاض نصيب القروض، وارتفاع النصيب النسبي للموجودات الأخرى.

٢-التحوّل نحو البنوك الشاملة:

من خلال تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التموّيل مثل (إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والاقتراض طويل الأجل من خارج القطاع المصرفي)، وعلى مستوى الاستخدامات، والتوظيفات المصرفية، يجب تنويع القروض الممنوحة، وإنشاء الشركات المصرفية الكبرى، والتوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية، والدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل الإسناد، وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية، ودعم عمليات الخصخصة، والاتجار بالعملة، وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، وإدارة الاستثمار لصالح العملاء.

٣-الالتزام بمقررات لجنة بازل فيما يتعلق برأس المال والاحتياطيات:

لغرض الاحتياط للمخاطر المصرفية فيما يتعلق بالسيولة، وسلامة الموقع المالي للمصارف يُفترض تدعيم رأس المال، والاحتياطيات للمصارف التجارية العراقية، لذلك ينبغي الاهتمّام بمعيار كفاية رأي المال والالتزام به كمعيار عالمي، خصوصًا بعد إجراء تعديلات عليه فيما يعرف بمقررات بازل II والذي تسعى من

خلاله لجنة بازل إلى وضع إطار جديد، وشامل لكفاية رأس المال، بحيث يركّز على الأهداف الرقابية لضمان الاستمّرار في تعزيز أمان، وسلامة النظام المالي.

٤-الاندماج المصرفي:

إن عملية الاندماج المصرفي أصبحت ظاهرة عالمية تأثّرت بها كل المصارف في العالم، وبالتالي فإن المصارف العراقية يجب أن تقدم على هذه الخطوة كونها تقدّم ميزات كثيرة منها تحقيق وفورات الحجم (زيادة حجم موجودات المصارف وتقوية قاعدة رأسمالها)، والتوسّع في الأنشطة المصرفية، وتحسين الربحية، وقد حققت مصارف كثيرة مقومات نجاح بالاندماج مثل المصارف الجزائرية، كما ينبغي العمل على الحَضّ للتوسّع في الاندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية لمواجهة تنافس البنوك الأجنبية.

دور الناتج المحلي الاجمالي في تطوير القطاع المصرفي العراقي:

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: يُعرّف بأنه إجمالي القيمة النقدية لكل السلع، والخدمات بشكلها النهائي, المجهّزة ضمن النطاق الجغرافي للبلد، والتي يقدمها المواطنون المقيمون، بالإضافة إلى المواطنين الأجانب بغترة معلومة عمومًا عام، ويُعّدْ GDP هو من المؤشّرات الأكثر وضوحًا لمستوى النشاط الاقتصادي، وأي تطوّر سينعكس على تطوّر الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسّن مستوى الرفاهية الاجتمّاعية للفرد (طه وخلف، ٢٠٢١، ص ٦٩). فيما تعرّفه دراسة (محمد، ٢٠١٧، ص ٢٩) بأنه المقدار السوقي لأي منتج وخدمات بالصيغة الختامية التي ينتجها المجتمّع، أو الاقتصاد المحلي مهلة معلومة.

أهمية GDP:

تكمن الأهمية الأساسية بأنه:

مؤشّرًا هامًا على كفاءة اقتصاد البلد ومستوى معيشته منها (سمية، ٢٠٢١، ص ٣١).

- متابعة التقلبّات الاقتصادية قصيرة ومتوسطة، وطويلة الأجل.
- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة، ومقارنته بالاقتصاديات الاخرى من حيث التخلّف أو التقدّم في كفاءة النموّ.
- يمكن الاعتمّاد على التنبؤات الاحتمّالية، والإسقاطات القياسية بمؤشّرات GDP (الدخل القومي، وسطي قسط الشخص من الدخل القومي، والتوزيع بين الاستهلاك والادخار، أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية).
- تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد الرباط أو المعدل بين القطاعين الحكومي والأهلي باستخدام مؤشّر GDP.
- يُعَدْ GDP مؤشّرًا هامًا بإعداد السياسات الخاصة بالسكان، وذلك لأن معدّل نموّ السكان يمثل دورًا سلبيًا عند تحديد معدّلات حصة الانسان من الدخل القومي.
- GDP يعد تلميحًا اقتصاديًا هامًا يمكن التعويل عليه للتشخيصات الاقتصادية والسياسية التنموّية، واتضاح الملامح الحالية للاقتصاد.

طرق قياس GDP:

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي، وهي (احميد ومحفوظ، ٢٠١٩، ص ٣٧٣):

طريقة الانتاج: يتمّ قياسه عن طريق قياس الدخل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين، طريقة المنتج النهائي، والتي يتمّ قياس الدخل القومي فيها عن طريق حسبان ثمن المنتج بشكله النهائي، أي المنتجة بالاقتصاد خلال الحول بدون عد مقادير تلك الوسيطة، ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج، ويطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل، أما طريقة القيمة المضافة، فإن قيمة GDP تساوي مجموع تلك القيم بجميع القطاعات.

طريقة الدخل: يتمّ فيها قياس GDP وفقًا لاحتساب مجمل الايرادات، أو مردود الإنتاج مواجه إسهامها في الانتاج، وبالتالي يمكن صياغتها كالآتي:

قيمة الدخل المحلي الإجمالي = قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة + صافي الفوائد المدفوعة خلال الحول + المقادير التقديرية لإيجارات المساكن التي يسكنها أصحابها + قيمة الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

طريقة المصروف: تركز هذه الطريقة على احتساب جميع أوجه الإنفاق في الاقتصاد، كالإنفاق العائلي، وإنفاق القطاع الأهلي، والإنفاق الحكومي، وصافي الإنفاق الأجنبي.

أنواع GDP:

يوجد نوعان من GDP وهي (محمد، ٢٠١٧، ص ٤٤):

GDP **الاسمي:** كامل المبالغ النقدية بأثمان السنة الجارية للمنتجات النهائية داخل الاقتصاد المحلي، بواسطة عناصر الانتاج الموجودة بالمحيط الجغرافي بمدة معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب المقادير المنتجة في السعر الحالي، أي بالأسعار السائدة للسوق في الحول الذي حُسِبَ الناتج به.

GDP **الحقيقي:** المقادير النقدية الشاملة وفق الثمن بعام الأساس للمنتجات داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بالمحيط الجغرافي بمدة معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب المنتج الكمي في المبالغ المستقرة، أي بأثمان عام أساس، يتمّ الاعتمّاد عليه لباقي السنوات.

العوامل المحددة GDP:

- هناك العديد من محددات GDP ، وفيما يلي أهمها (محمد والبني، ٢٠٢٢، ص ٣١٤):
- مستجدات الطبيعة غير المسيطر عليها، أو التكهن بها كالهزات الأرضية، وظروف الطقس، المختلفة.
- الأوضاع المستقرة للبلاد، والتي تؤثّر على كمية، وقدر ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلًا لها أثّر مدمر على GDP اذا تم تخريب المعامل.
- الايرادات الاقتصادية كمًا ونوعًا، والتي تحدد المنتج من حيث ذلك، وبناء عليه حجم GDP.
- علاقة عوامل الإنتاج والوسط المحيط، وبُعْد تفعيل الدولة لمفهوم قسمة الأعمال في الإنتاج، والارتقاء التقني.

دور GDP **في تطوير القطاع المصرفي العراقي:**

شهد الاقتصاد العراقي نموًا في GDP بالفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٢٠، إذ يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن النموّ في GDP منه خلال (٢٠٠٤-٢٠١٩)، إذ أن هناك اختلاف جلي بين الفائض، والقلة لل GDP بهذه السنوات، حيث قُدّر في عام ٢٠٠٥ ب (٧٣.٥) مليار دينار، أي بفائض سنوي بنسبة (٣٨.١%)، مقارنة مع العام ٢٠٠٤، كما بلغ وسطي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٢.٦) مليون

دينار، وبذلك حقق فائض سنوي ٣٠% عن العام ٢٠٠٤. وقد ارتفع مقدار GDP في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٦.٦% مقارنة مع العام ٢٠٠٦، وحصة الشخص من GDP من ٣.٣ مليون بعام ٢٠٠٦ إلى ٣.٨ مليون بعام ٢٠٠٧ أي بنسبة ١٥.٢%، وأن هذا التصاعد ب GDP هي نتيجة التغيّر الملحوظ بالأحوال الأمنية والاقتصادية للعراق، وعلو العائدات النفطية المصدّرة جراء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. أما بالنسبة لعام ٢٠١١ فقد ارتفع GDP إلى ٢١٧.٣ مليار مقابل ١٦٢.١ مليار للعام ٢٠١٠ أي بتزايد ٣٤%، وارتفع وسطي جزء الواحد من GDP ليصبح ٦.٥ مليون عام ٢٠١١ مقابل ٥ مليون عام ٢٠١٠، أي بتزايد ٣٠%. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، فإن الناتج المحلي الإجمالي انخفض قياسًا بالعام ٢٠١٣ من ٢٧٣.٦ مليار إلى ٢٦٦.٣ مليار أي انخفض بمعدل (-٢.٦٥)%، وتقلّص حظّ الواحد من GDP من (٧.٨) مليون بعام ٢٠١٣ إلى ٧.٦ مليار عام ٢٠١٤، ويعود ذلك إلى التطوّرات التي حصلت بالظروف السياسية غير المستكينة، واستمّرار تدهور الحال الأمني، والتعبئة القتالية ضد الإرهاب (داعش)، والتي تواجدت في عدة محافظات عراقية أدّت إلى خراب وتدمير المناطق. أما بالنسبة إلى عام ٢٠١٨ فقد ارتفع قدر GDP ، وكذلك جزء الشخص من GDP بمعدل ٨.٢% ، وقد بلغ إلى ٦.٦ مليون في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، وأن الارتفاع الحاصل ب GDP نتيجة ارتفاع بدلات النفط، وكذلك ارتفاع وتيرة تصدير البترول بالقياس بعام ٢٠١٧ ، وفيما يلي جدول نموّ GDP (هاجاني، ٢٠٢١، ص ٦٢-٦٤):

الجدول رقم (٣): نموّ GDP في العراق

السنوات	GDP بالأسعار الجارية		GDP بالأسعار الثابتة		وسطي حصة الشخص	
	مليار دينار (١)	معدّل	مليار دينار (٣)	معدّل	مليون دينار	معدّل النموّ%

		النموّ%(٢)		النموّ% (٤)	(٥)	(٦)
٢٠٠٤	253.53	-	845.101	-	2.00	-
٢٠٠٥	533.73	38.1	551.103	1.7	2.60	30.0
٢٠٠٦	587.95	30.0	389.109	5.6	3.30	26.9
٢٠٠٧	455.111	6.6١	455.111	1.9	3.80	15.2
2008	26.157	40.9	626.120	8.2	5.10	34.2
٢٠٠٩	643.130	-16.8	702.124	3.4	4.10	-19.6
٢٠١٠	64.162	24.1	687.132	6.4	5.00	22.00
٢٠١١	327.217	34.1	7.142	7.5	6.50	30.0
٢٠١٢	225.254	17.0	587.162	13.9	7.40	13.8
٢٠١٣	587.273	7.6	99.174	7.6	7.80	5.4
٢٠١٤	332.266	-2.7	951.178	2.3	7.60	-2.6
٢٠١٥	680.194	-26.9	616.183	2.6	5.50	-27.6
٢٠١٦	924.196	1.2	932.208	13.8	5.40	-1.8

٢٠١٧	722.225	14.6	59.201	-3.8	6.10	13.0
٢٠١٨	254.870	11.2	129.199	-1.0	6.70	8.2
٢٠١٩	262.917	3.15	211.789	6.3	6.70	٠
٢٠٢٠	٢١٩.٨٩	٣.٠ – ٥٩	٢٠٦،٩١٧	-٢،٣	٥.٣٧	-١٩،٩
٢٠٢١	٣٠١.٤٢	٣.٠٤٠	٢٢٢،٦٤٢	٧٦،	٧.٣١	٣٦،١
٢٠٢٢	٢٥٣.٧٨٩	٠.١ – ٥٨	٢٢٦،٤٢٦	١٧،	٧.٥٢	٢،٩

عمل الباحثة بالإعتمّاد على دراسة (هاجاني، ٢٠٢١، ص ٦٤)

- يلاحظ من الجدول السابق:

- ارتفع معدّل GDP بعد السنوات التي تلت الحرب على العراق ليسجل أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٥، ليصل معدل النموّ إلى ٣٨.١%، وازداد وسطي حظّ الشخص من GDP إلى ٣٠%، من ثم انخفض بالعام التالي ليعاود الارتفاع في عام ٢٠٠٦ نتيجة تحسّن الأوضاع.
- حقق نموّ GDP معدّلات سالبة بعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لينخفض معدّل النموّ إلى -٢٦.٩% وانخفض وسطي حظوة الشخص من GDP بمعدل -٢٧.٦% وذلك بسبب العمليات العسكرية التي شهدتها البلاد، أما GDP بالاسعار الثابتة فقد شهد أكبر تراجع بنسبة -٣.٨% في عام ٢٠١٧.

- شهد GDP تحسّن بعد ٢٠١٧ نتيجة الاستقرار الأمني وتحسّن الاوضاع الاقتصادية في البلاد ليبلغ GDP ٣٠١ مليار دينار في عام ٢٠٢١ بمعدّل نموّ بلغ ٣%، وانعكس ذلك على وسطي حظوة الشخص من GDP ليصل تقريبًا إلى ٧ مليون دينار ٢٠٢١ بمعدّل نموّ ٣٦.١%.
- يمكن أن تستنتج الباحثة مما سبق؛ أن نموّ GDP يزيد من قسط الشخص من GDP في الاقتصاد العراقي، الأمر الذي يزيد من رفاهيته، ويدفع بعجلة النموّ الاقتصادي المؤثرة للأفضل على الاقتصاد ككل، وبالتالي تنعكس أيضاً بشكل إيجابي على تطوير القطاع المصرفي العراقي بشكل خاص.

المبحث الثالث

الإحصاء الوصفي

اولاً: التحليل الوصفي لبيانات GDP

جدول (١١) نسبة التغيير في **GDP** للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

السنوات	**GDP**	نسبة التغيير المئوي في **GDP**
2004	253.53	------
2005	533.73	110.5
2006	587.95	10.16
2007	455.111	-22.6
2008	26.157	-94.3
2009	643.13	2359

2010	64.162	-90
2011	327.217	410
2012	225.254	-31.2
2013	587.273	160.7
2014	332.266	-43.4
2015	680.194	104.7
2016	924.196	35.87
2017	722.225	-21.9
2018	254.87	-64.7
2019	262.917	3.157
2020	219.89	-16.4
2021	301.42	37.08
2022	253.789	-15.8

الباحثة وفق التحليل الاحصائي.

تؤكد المعطيات المعروضة في الجدول (١١) والشكل (١) أن السلسلة الزمنية للناتج الإجمالي المحلي سجلت تذبذباً واضحًا خلال المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢ ولاسيما أن السلسلة سجلت ارتفاعًا واضحًا من ٢٠٠٤ لغاية العام ٢٠٠٦ مسجلة (٥٨٧.٩٥ مليار دينار) بنسبة زيادة في غضون ثلاثة أعوام بلغت (١٣١.٩١ %) ثم انخفضت قيمة **GDP** بسنة ٢٠٠٧ إلى (٤٥٥.١١١ مليار دينار) تبعه انخفاضًا حادًا بالسلسلة الزمنية في عام ٢٠٠٨ لتسجل قيمة **GDP** (٢٦.١٥٧ مليار دينار) بانخفاض بلغت نسبته (٩٤.٢٥ %) مسجلة بذلك أقل قيمة لل **GDP** خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢ ، فيما عادت قيمة **GDP**

للارتفاع بشكل كبير في عام ٢٠٠٩ مسجلًا (٦٤٣.١٣ مليار دينار) بزيادة بلغت نسبتها (٢٣٥٨.٧٣%) ثم عادت قيمة **GDP** للانخفاض الحاد في عام ٢٠١٠ مسجلة (٦٤.١٦٢ مليار دينار) بانخفاض بلغت نسبته (٩٠.٠٢ %) ثم عادت السلسلة الزمنية للناتج الإجمالي المحلي بالارتفاع في عام ٢٠١١ مسجلة (٣٢٧.٢١٧ مليار) بزيادة بلغت نسبتها (٤٠٩.٩٩ %) ثم انخفضت قيمة **GDP** إلى (٣٢٧.٢١٧ مليار دينار) بانخفاض بنسبة (٣١.٩٥ %) بينما عادت قيمة **GDP** للارتفاع في عام ٢٠١٣ مسجلًا (٥٨٧.٢٧٣ مليار دينار) بزيادة بلغت (١٦٠.٧٢ %) فيما عادت السلسلة الزمنية للناتج الإجمالي المحلي بالانخفاض في عام ٢٠١٤ مسجلة (٣٣٢.٢٦٦ مليار دينار) بانخفاض بنسبة (٤٣.٤٢ %) ثم ارتفعت قيمة **GDP** إلى (٦٨٠.١٩٤ مليار) بسنة ٢٠١٥ بزيادة بلغت نسبتها (١٠٤.٧١ %) لتواصل السلسلة ارتفاعها في عام ٢٠١٦ بنسبة (٣٥.٨٧ %) لتبلغ قيمة **GDP** بنفس السنة (٩٢٤.١٩٦ مليار) مسجلة أعلى قيمة لل **GDP** خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢ ، فيما عادت السلسلة للانخفاض خلال العام ٢٠١٧ بنسبة تراجع بلغت (٢١.٨٥ %) إذ كان قدر **GDP** (٧٢٢.٢٢٥ مليار) لتواصل السلسلة الزمنية لل **GDP** بالتراجع خلال العام ٢٠١٨ مسجلة (٢٥٤.٨٧ مليار دينار) بنسبة انخفاض بلغت (٦٤.٧١ %) ثم ارتفعت في عام ٢٠١٩ بنسبة (٣.٢٧ %) وتنخفض في عام ٢٠٢٠ بنسبة (١٦.٣٦٧%) لترتفع بنسبة (٣٧.٠٨ %) في عام ٢٠٢١ فيما انخفضت قيمة **GDP** عام ٢٠٢٢ إلى (٢٥٣.٧٨٩ مليار دينار) بنسبة تراجع بلغت (١٥.٨٠ %).

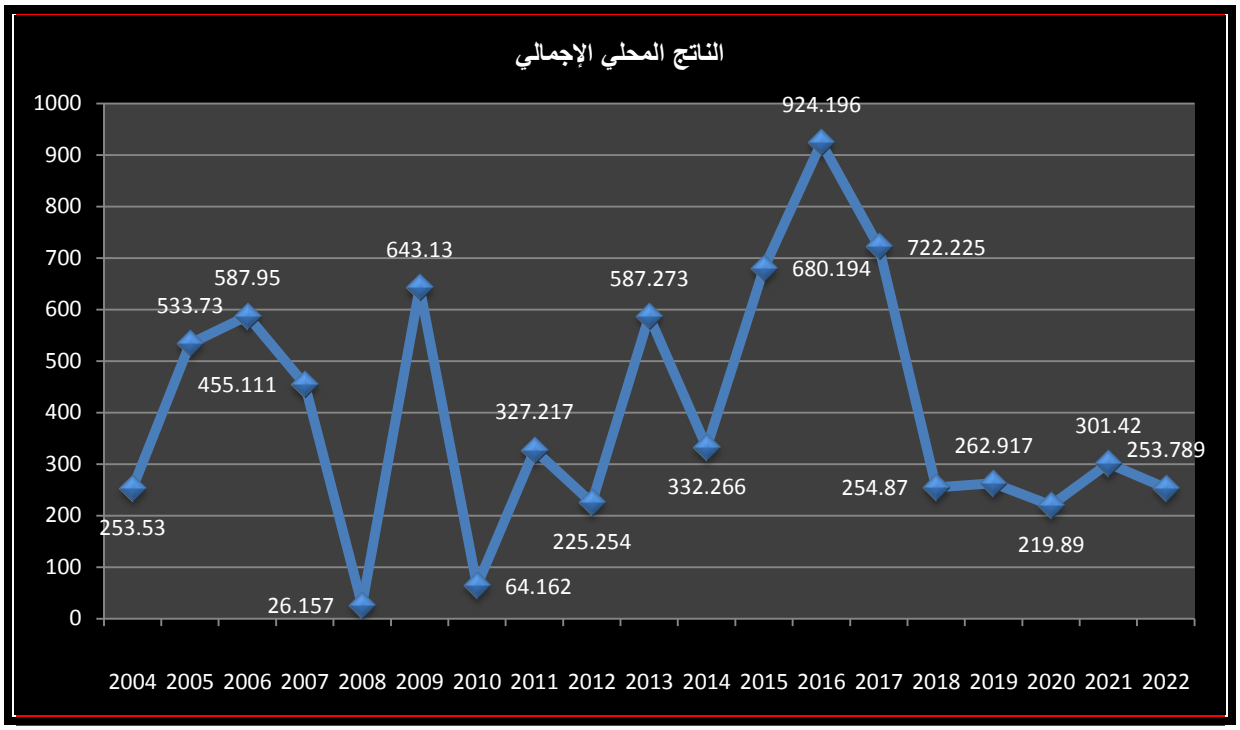

الشكل (١) توزيع قيمة GDP / ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

ثانيا: التحليل الوصفي لبيانات حجم الموجودات.

جدول (١٧) معدل التغيير بحجم الموجودات للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

السنوات	حجم الموجودات	نسبة التغيير المئوي في حجم الموجودات
2004	6	-----
2005	7	16.67
2006	16	128.6
2007	20	25
2008	15	-25
2009	7	-53.3
2010	6	-14.3

2011	6	0
2012	6	0
2013	6	0
2014	6	0
2015	6	0
2016	6	0
2017	4	-33.3
2018	4	0
2019	4	0
2020	4	0
2021	4	0
2022	4	0

المصدر: اعداد الباحثة وفق التحليل الاحصائي.

تؤشر معطيات التحليل الوصفي المعروضة في الجدول (١٧) والشكل (٧) أن السلسلة لحجم الموجودات سجلت هبوطًا واضح في ٢٠٠٩ استمّر متذبذبًا لغاية ٢٠٢٢ إذ أن حجم الموجودات سجل عام ٢٠٠٤ (٦) فيما سجلت السلسة ارتفاعًا بنسبة (١٦.٦٧%) في عام ٢٠٠٥ ليصل حجم الموجودات إلى (٧) بينما سجلت السلسة الزمنية لحجم الموجودات ارتفاعها كبيرًا في عام ٢٠٠٦ بزيادة بنسبة سنوية (١٢٨.٦ %) ليصل حجم الموجودات إلى (١٦) فيما واصلت السلسة الزمنية لحجم الموجودات بالتصاعد الواضح وبنسبة (٢٥%) في عام ٢٠٠٧ ليصل حجم الموجودات إلى (٢٠) لتسجل بذلك السلسلة الزمنية لحجم الموجودات أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ ، بينما سجل حجم الموجودات تراجعًا إلى حجم موجودات

بقيمة (١٥) عام ٢٠٠٨ بنسبة نزول في غضون عام سجل (٢٥ %) ليستمّر النزول في عام ٢٠٠٩ ليصل حجم الموجودات إلى (٧) بتراجع بلغت نسبته (٥٣.٣٣ %)،فيما واصلت السلسلة الزمنية لحجم الموجودات الانخفاض وبنسبة (١٤.٢٩%) عام ٢٠١٠ ليصل حجم الموجودات إلى (٦)، لتستقر السلسلة الزمنية لحجم الموجودات على حجم الموجودات بواقع (٦) من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٦ بينما تراجع حجم الموجودات عام ٢٠١٧إلى (٤) بتراجع في غضون عام بنسبة (٣٣.٣٣ %) لتستقر السلسلة الزمنية لحجم الموجودات على حجم الموجودات بواقع (٤) من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢ ، كما يؤكد الشكل (٧) أن السلسلة الزمنية لحجم الموجودات في المدة ما بين ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٢ سجلت أدنى مستوى لحجم الموجودات, إلا أن السلسلة الزمنية لحجم الموجودات سجلت أعلى مستويات حجم الموجودات في سنة ٢٠٠٧.

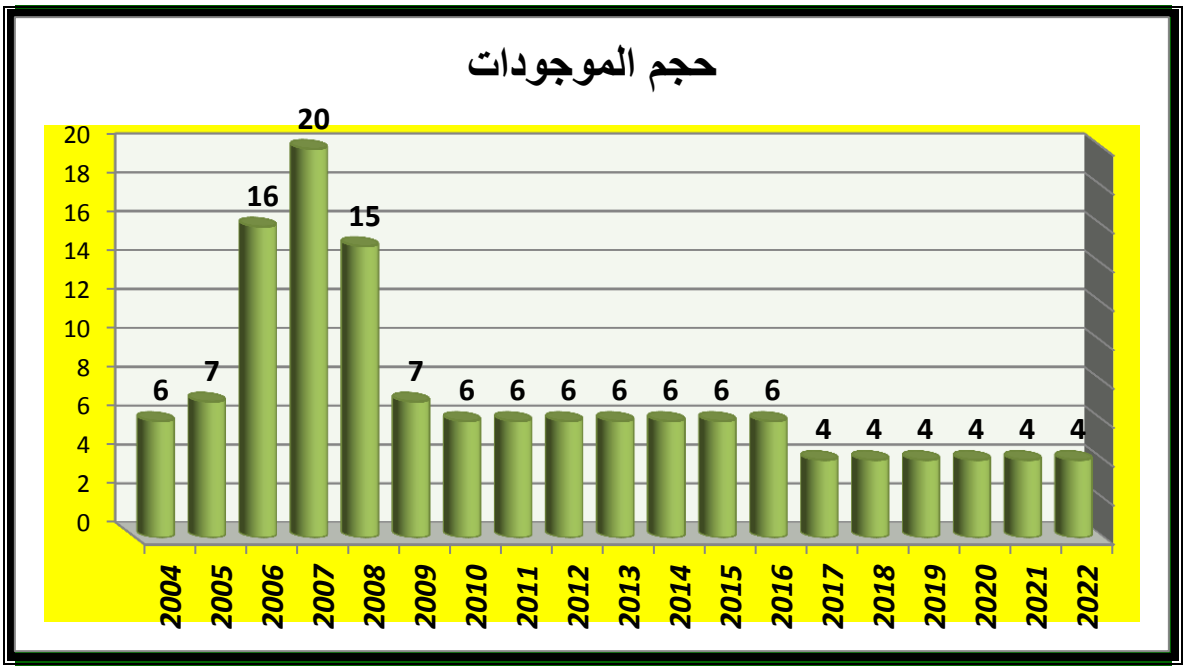

الشكل (٧) توزيع حجم الموجودات للمدة ما بين ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

ثالثا: التحليل الوصفي لبيانات العائد على الموجودات.

جدول (١٨) معدل التغيير في العائد على الموجودات / ٢٠٠٤ - ٢٠٢٢

السنوات	العائد على الموجودات	نسبة التغيير المئوي في العائد على الموجودات
2004	0.02	-----
2005	0.1	400
2006	0.24	140
2007	0.45	87.5
2008	0.34	-24.4
2009	0.25	-26.5
2010	0.21	-16
2011	0.59	181
2012	0.01	-98.3
2013	1.16	11500
2014	0.82	-29.3
2015	0.76	-7.32
2016	0.85	11.84
2017	1.19	40
2018	0.53	-55.5
2019	0.82	54.72
2020	0.89	8.537
2021	0.57	-36

2022	0.803	40.88

الباحثة وفق التحليل الاحصائي.

تشير المعطيات المعروضة في الجدول (١٨) والشكل (٨) إلى أن السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات سجلت تذبذبًا واضحًا خلال المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢ ولاسيما أن السلسلة سجلت ارتفاعًا واضحًا من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ مسجلة (٠.٤٥) بنسبة زيادة في غضون أربعة أعوام بلغت (٢١٥٠ %) ثم انخفضت قيمة العائد على الموجودات في عام ٢٠٠٨ إلى (٠.٣٤) بنسبة انخفاض بلغت نسبته (٢٤.٤٤ %)، لتستمّر قيمة العائد على الموجودات بالانخفاض في عام ٢٠٠٩ مسجلة (٠.٢٥) بانخفاض بلغت نسبته (٢٦.٤٧%) لتستمّر السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات بالتراجع في عام ٢٠١٠ مسجلة (٠.٢١) بانخفاض بلغت نسبته (١٦%) ثم عادت السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات بالارتفاع بشكل كبير في عام ٢٠١١ مسجلة (٠.٥٩) بزيادة بلغت نسبتها (١٨٠.٩٥ %) ثم هبطت قيمة العائد على الموجودات إلى (٠.٠١) بانخفاض كبير بنسبة (٩٨.٣١ %) بينما عادت قيمة العائد على الموجودات للارتفاع بقفزة كبيرة في عام ٢٠١٣ مسجلاً (١.١٦) بزيادة بلغت (١١٥٠٠ %) فيما عادت السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات بالانخفاض في عام ٢٠١٤ مسجلة (٠.٨٥) بانخفاض بنسبة (٢٩.٣١%) لتسمر السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات إلى (٠.٧٦) في عام ٢٠١٥ بتراجع بلغت نسبته (٧.٣٢%) بينما سجلت السلسلة ارتفاعاً في عام ٢٠١٦ بنسبة (١١.٨٤ %) لتبلغ قيمة العائد على الموجودات في نفس العام (٨٥) فيما عادت السلسلة للصعود خلال العام ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع بلغت (٤٠ %) إذ بلغت قيمة العائد على الموجودات (١.١٩) بينما هبطت السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات خلال العام

٢٠١٨ مسجلة (٠.٥٣) بنسبة انخفاض بلغت (٥٥.٤٦ %) ثم ارتفعت في عام ٢٠١٩ بنسبة (٥٤.٧٢%) لتسجل قيمة العائد على الموجودات (٠.٨٢) بينما ارتفعت قيمة العائد على الموجودات في عام ٢٠٢٠ بنسبة (٨.٥٤%) لتصل قيمة العائد على الموجودات إلى (٠.٨٩) لترتفع بنسبة (٣٥.٩٦ %) في عام ٢٠٢١ مسجلة (٠.٥٧) فيما ارتفعت قيمة العائد على الموجودات عام ٢٠٢٢ إلى (٠.٨٠٣) بنسبة تراجع بلغت (٤٠.٨٨ %). كما يظهر الشكل (٨) أن عام ٢٠١٧ سجلت فيه السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢ أعلى مستوياتها وبواقع (١.١٩) فيما سجلت السلسلة الزمنية للعائد على الموجودات أدنى مستوياتها خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢ في ٢٠١٢.

الشكل (٨) توزيع العائد على الموجودات في غضون المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

رابعا: التحليل الوصفي لبيانات العائد على حقوق الملكية.

جدول (١٩) نسبة التغيير في العائد على حقوق الملكية / ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

السنوات	العائد على حقوق الملكية	نسبة التغيير المئوي في العائد على حقوق الملكية
2004	16	-----
2005	32	100

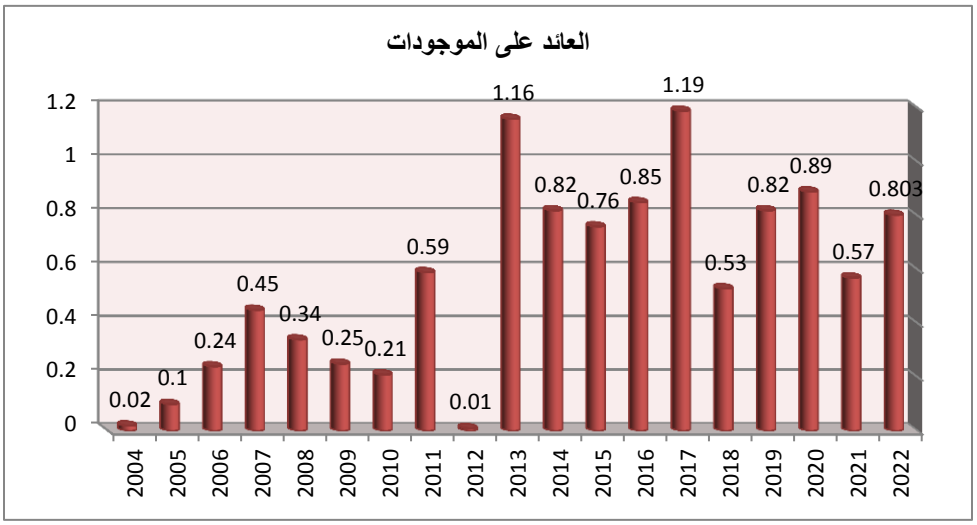

2006	68.4	113.75
2007	105.2	53.801
2008	57.9	-44.96
2009	36	-37.82
2010	26.8	-25.56
2011	21	-21.64
2012	26.9	28.095
2013	21.5	-20.07
2014	13.5	-37.21
2015	10.2	-24.44
2016	9.6	-5.882
2017	9.2	-4.167
2018	4.4	-52.17
2019	7.1	61.364
2020	7.3	2.8169
2021	5.2	-28.77
2022	7.583	45.827

المصدر: اعداد الباحثة وفق التحليل الاحصائي.

توثق النتائج المعروضة بالجدول (١٩) والشكل (٩) أن السلسلة الزمنية للعائد على حقوق الملكية سجلت صعودًا واضح في ٢٠٠٧ استمّر متذبذبًا لغاية ٢٠٢٢ إذ أن العائد على حقوق الملكية سجل عام ٢٠٠٤ (١٦) فيما سجلت السلسة صعودًا بنسبة (١٠٠%) في عام ٢٠٠٥ ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٣٢) لتواصل السلسة الزمنية للعائد على حقوق الملكية ارتفاعها في عام ٢٠٠٦ بزيادة بنسبة

سنوية (١١٣.٧٥ %) ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٦٨.٤) فيما واصلت السلسة الزمنية للعائد على حقوق الملكية بالازدياد الواضح وبنسبة (٥٣.٨٠%) في عام ٢٠٠٧ ليصل العائد إلى (١٠٥.٢) لتسجل بذلك السلسلة الزمنية أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ ، بينما سجل العائد على حقوق الملكية تراجعًا إلى عائد بواقع (٥٧.٩) عام ٢٠٠٨ بنسبة نزول في غضون عام سجل (٤٤.٩٦ %) ليستمّر النزول في عام ٢٠٠٩ ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٣٦) بتراجع بلغت نسبته (٣٧.٨٢ %)،فيما واصلت السلسة الانخفاض وبنسبة (٢٥.٥٦ %) عام ٢٠١٠ ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٢٦.٨)، لتواصل السلسلة تراجعًا وبنسبة (٢١.٦٤%) في عام ٢٠١١ ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٢١) بينما عادت السلسلة الزمنية للعائد بعام ٢٠١٢ بالارتقاء إلى (٢٦.٩) بزيادة في غضون عام بنسبة (٢٨.١ %) بينما سجلت السلسة تراجعًا في عام ٢٠١٣ وبنسبة (٢٠.٠٧%) ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٢١.٥)، بينما تراجعت السلسة الزمنية في عام ٢٠١٤ ليصل العائد إلى (١٣.٥٤) بانخفاض في غضون عام بلغت نسبته (٣٧.٢١%) لتستمّر السلسة الزمنية للعائد على حقوق الملكية التراجع في عام ٢٠١٥ وبنسبة (٢٤.٤٤%) ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (١٠.٢)، وواصلت السلسة تراجعها عام ٢٠١٦ ليصل إلى (٩.٦) بانخفاض في غضون عام سجل (٥.٨٨ %) ليستمّر التراجع في العائد على حقوق الملكية بنسبة (٤.١٧%) في عام ٢٠١٧ ليصل العائد على حقوق الملكية إلى (٩.٢)، وتستمّر السلسة الزمنية للعائد على حقوق الملكية بالتراجع عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٤.٤) بتراجع سنوية بلغت (٥٢.١٧%) وسجلت السلسلة ارتفاعًا إلى (٧.١) عام ٢٠١٩ بزيادة في غضون عام بلغت نسبتها (٦١.٣٦ %) لتستمّر السلسلة الزمنية للعائد على حقوق الملكية بالنهوض عام ٢٠٢٠بنسبة (٢.٨٢ %) في غضون عام ليصل إلى (٧.٣) بينما تراجعت السلسة الزمنية للعائد على حقوق الملكية عام ٢٠٢١

بتراجع سنوية بلغت نسبته (٢٨.٧٧ %) ليصل إلى (٥.٢) بينما ارتفعت السلسة إلى (٧.٥٨٣) عام ٢٠٢٢ بارتفاع في غضون عام واحد بلغت نسبته (٤٥.٨٣ %). كما تظهر السلسة ان عام ٢٠١٨ سجل أدنى مستوى للعائد على الحقوق بينما سجلت السلسة أعلى مستويات العائد على الحقوق في سنة ٢٠٠٧.

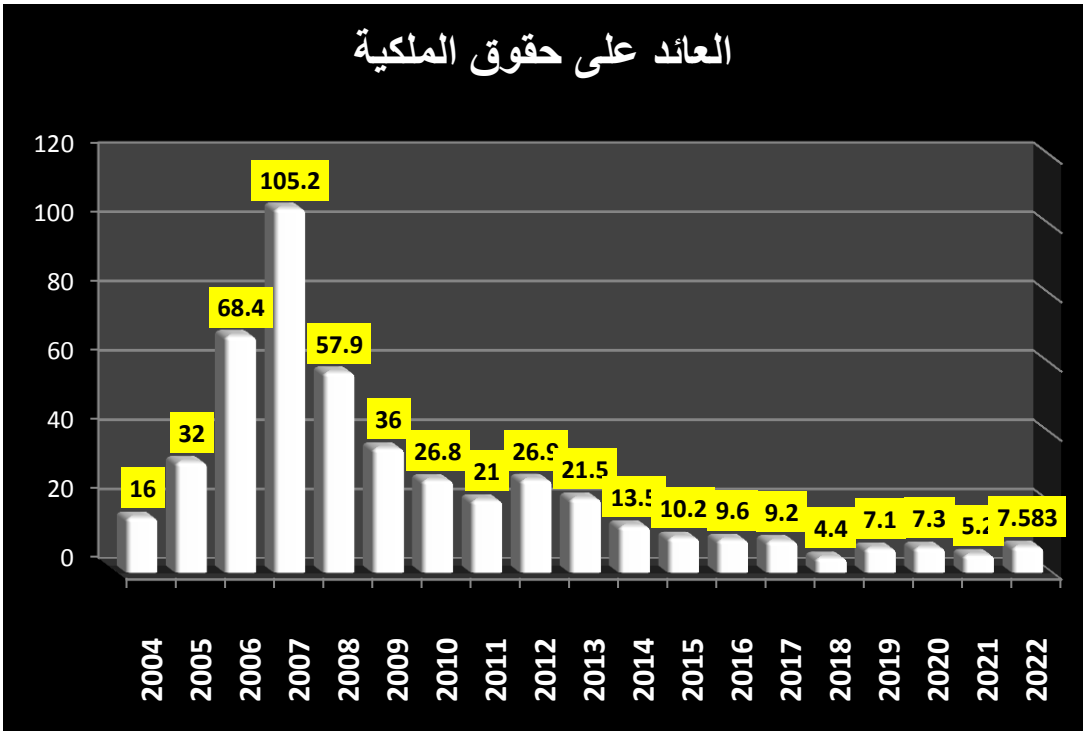

الشكل (٩) توزيع العائد على الحقوق بغضون المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢

خامسا: التحليل الوصفي لبيانات الائتمان الممنوح

تحقق المعطيات المعروضة فيما سلف أن السلسلة الزمنية للائتمّان الممنوح سجلت تصاعدًا واضحًا مستمّرًا خلال المدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٢ ولاسيما أن الائتمان الممنوح سجل في ٢٠٠٤ (٧٥٦٠٧٣) لترتفع في ٢٠٠٥ بنسبة زيادة في غضون عام بلغت (٣٤.٣١ %) ليصل الائتمان الممنوح إلى (١٠١٥٤٧٣) ليستمّر الارتفاع في عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة سجلت (١٠٤.٨٢%) ليبلغ حجم الائتمان

الممنوح (٢٠٧٩٨٨٤) فيما بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠٠٧ (٥٤.٣١ %) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٣٢٠٩٥٦٨) وسجلت نسبة الزيادة في السلسلة الزمنية للائتمّان الممنوح في ٢٠٠٨ (٣٦.٨٥%) ليصل حجم الائتمان الممنوح إلى (٤٣٩٢٤٠٩) ليستمّر الارتفاع في عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة سجلت

(٢٢.١٤%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٥٣٦٥٧٣٨) فيما بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٠ (٩٣.٢٨%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (١٠٨٠٦٧٣٨) وسجلت نسبة الزيادة في السلسلة الزمنية للائتمّان الممنوح في ٢٠١١ (٦٢.٠٧ %) ليصل حجم الائتمان الممنوح (١٦٨٠٦٤٤٢) ليستمّر الارتفاع في عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة سجلت (٦٠.٤٢%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٢٦٩٥٩٩٦١) فيما بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٣ (٦.٠٣%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٢٨٥٨٥٣٤٨) وسجلت نسبة الزيادة في السلسلة الزمنية للائتمّان الممنوح في ٢٠١٤ (١٧.٥٠ %) ليصل حجم الائتمان الممنوح إلى (٣٣٥٨٦٧٢٧) ليستمّر الارتفاع في عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة سجلت (٨.٧٢%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٣٦٥١٦٩٦٣) فيما بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٦ (١.٣٣ %) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٣٧٠٠٢٩١٧) وسجلت نسبة الزيادة في السلسلة الزمنية للائتمّان الممنوح في ٢٠١٧ (١.٥١%) ليصل حجم الائتمان الممنوح (٣٧٥٦٢٩٢٩) ليستمّر الارتفاع في عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة سجلت (٣.٢٤%) يبلغ حجم الائتمان الممنوح (٣٨٧٧٩٩٢٩) فيما بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٩(٦.٢٣%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٤١١٩٧١٦٧) وسجلت نسبة الزيادة في السلسلة الزمنية للائتمّان الممنوح في ٢٠٢٠ (١٣.٤٥٢ %) ليصل حجم الائتمان الممنوح إلى (٤٦٧٣٩٠٨٩) ليستمّر الارتفاع في عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة سجلت (١٠.١٣%) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٥١٤٧٤١١٥) فيما بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠٢٢ (٩.٣٨ %) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (٥٦٣٠٣٩٥٩). كما يؤكد الشكل (١٠) أنه في سنة

٢٠٢٢ سجلت السلسلة أعلى مستوى في غضون المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢ بينما سجلت السلسلة أقل مستوى في غضون المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢ عام ٢٠٠٤.

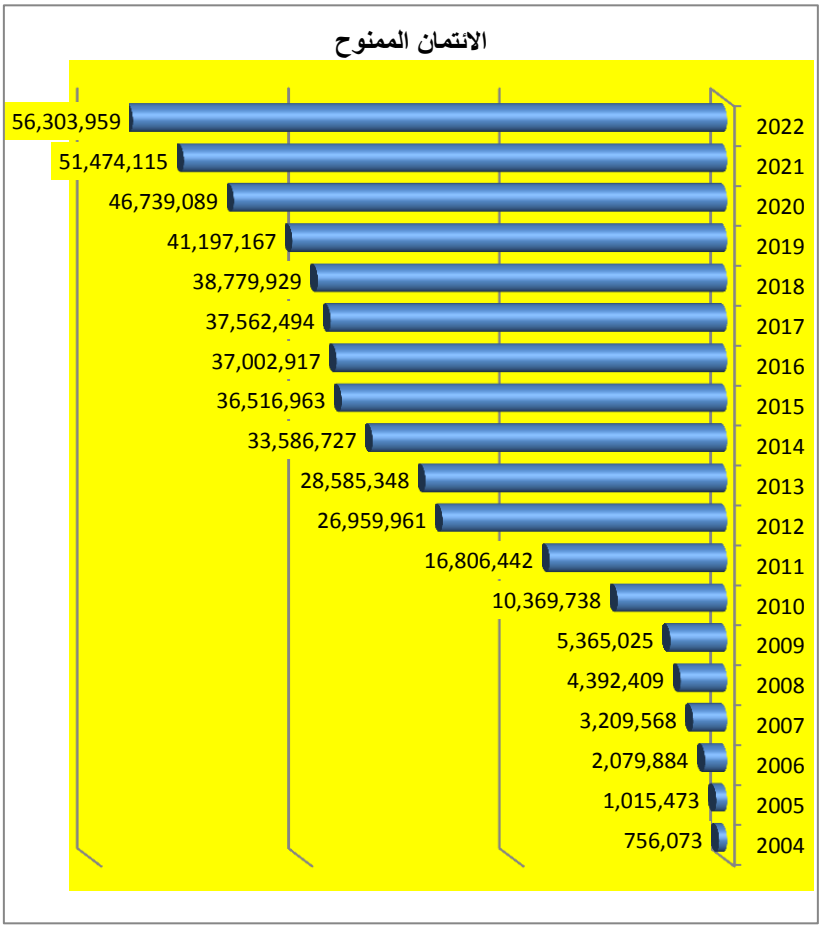

الشكل (١٠) توزيع الائتمان الممنوح في غضون المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٣

سادسا: التحليل الوصفي لمعدل التغيير ما بين بداية السلسة ونهايتها

يؤكد الشكل (١١) أن حجم **GDP** سجل ارتفاعاً قدره (٠.٠٠١) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه حجم **GDP** عام ٢٠٠٤.

ويحقق الشكل (١١) أن مقدار الإنفاق العام سجل ارتفاعًا بواقع (٢.٥١٧) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه حجم الإنفاق العام عام ٢٠٠٤.

ويؤشر الشكل (١١) أن عرض النقد سجل ارتفاعاً بواقع (١.٣٧٥) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه عرض النقد عام ٢٠٠٤.

ويشخص الشكل (١١) أن سعر الصرف سجل تراجعاً بواقع (- ٠.٠٠٢) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه سعر الصرف عام ٢٠٠٤.

ويستخلص من الشكل (١١) أن سعر الفائدة على الإقراض سجل انخفاضاً بلغت نسبة التغيير له (-٠.١٢٣٥٦) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه سعر الفائدة على الإقراض عام ٢٠٠٤.

ويستدل من الشكل (١١) أن سعر الفائدة على الإيداع سجل انخفاضاً بلغت نسبة التغيير له (-٠.٣٣٧٣٨) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه سعر الفائدة على الإيداع عام ٢٠٠٤.

ويستشف من الشكل (١١) أن حجم الموجودات سجل انخفاضاً بلغت نسبة التغيير له (-٠.٣٣٣) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه سعر الفائدة على الإيداع عام ٢٠٠٤.

ويؤشر الشكل (١١) أن العائد على الموجودات سجل ارتفاعًا بواقع (٣٩.١٥) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه العائد على الموجودات عام ٢٠٠٤.

ويستدل من الشكل (١١) أن العائد على حقوق الملكية سجل انخفاضًا بلغت نسبة التغيير له (-٠.٥٢٦٠٦) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه العائد على حقوق الملكية عام ٢٠٠٤.

ويؤشر الشكل (١١) أن الائتمان الممنوح سجل ارتفاعاً بواقع (٧٣.٤٦٨٩) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بما كان عليه الائتمان الممنوح عام ٢٠٠٤.

الشكل (١١) نسبة التغيير ما بين بداية السلسة ونهايتها

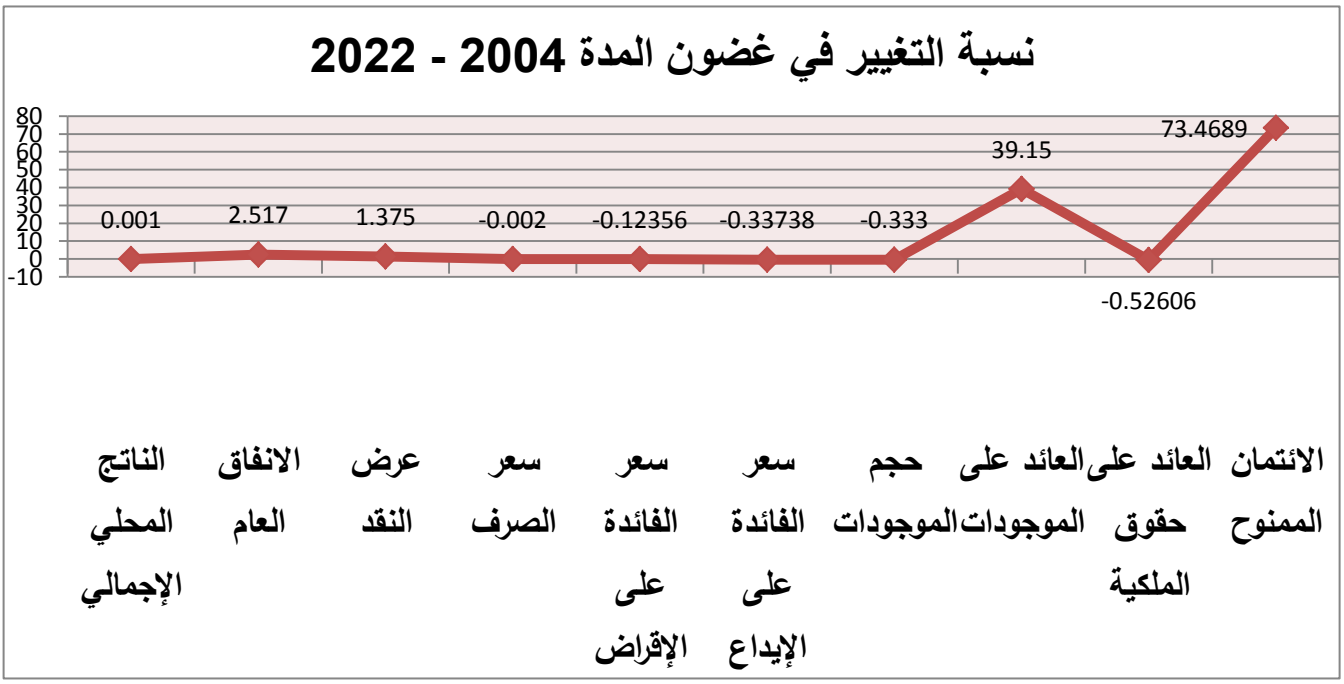

يؤكد الشكل (١١) ان الائتمان الممنوح سجل أعلى نسبة تغيير صعوداً ما بين بداية ونهاية السلسة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٢ من بين جميع البيانات المدروسة والمتمّثلة بـ (**GDP** ، الإنفاق العام، عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الإيداع، حجم الموجودات، العائد عليها، العائد على حقوق الملكية، الائتمان الممنوح).

يوثق الشكل (١١) أن **GDP** سجل أقل معدل تغيير بالارتفاع ما بين بداية ونهاية السلسة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٢ من بين جميع البيانات المدروسة والمتمّثلة بـ (**GDP** ، الإنفاق العام،

عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الإيداع، حجم الموجودات، العائد عليها، العائد على حقوق الملكية، الائتمان الممنوح).

يستخلص من الشكل (١١) أن العائد على حقوق الملكية سجل أكبر نسبة تغيير انخفاضًا ما بين بداية ونهاية السلسة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٢ من بين جميع البيانات المدروسة والمتمّثلة بـ (**GDP** ، الإنفاق العام، عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الإيداع، حجم الموجودات، العائد عليها، العائد على حقوق الملكية، الائتمان الممنوح).

يستدل من الشكل (١١) أن سعر الصرف سجل أقل نسبة تغيير انخفاضاً ما بين بداية ونهاية السلسة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٢ من بين جميع البيانات المدروسة والمتمّثلة بـ (**GDP** ، الإنفاق العام، عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الإيداع، حجم الموجودات، العائد عليها، العائد على حقوق الملكية، الائتمان الممنوح)

الاستنتاجات

١- لايزال القطاع المصرفي والمالي في العراق يعاني من ضعف في هيكله، وغياب الاستراتيجيات المصرفية الفاعلة على الأمد البعيد على الرغم من أن تاريخ تطوّره قديم ويعود للقرن التاسع عشر.

٢- افتقار القطاع المصرفي العراقي إلى الخطط التفصيلية السنوية والمعاناة من المشاكل الادارية والمالية وعدم الاستقرار المالي بما يضمن استقرار عملها.

٣- تعرّض القطاع المالي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ لانتكاسات وتحديات نتيجة الحرب والاوضاع الأمنية التي خلفت آثار كارثية ونتج عنها تقلبات بالقوانين والتشريعات نتيجة تعاقب الحكومات المختلفة بالرؤى والاهداف.

٤- هناك تأثير بشكل كبير لاختلاف الأحوال اقتصاديًا وسياسيًا وكذلك المالية للعراق بفترة ما بعد ٢٠٠٣ وتدهور الأوضاع الأمنية, على تطوّر هذا القطاع.

٥- شهد القطاع المصرفي والمالي في العراق بعد عام ٢٠١٠ تحسنًا, وخصوصاً فيما يتعلق بنشاط المصارف الاجنبية والتي حققت فروعها مستويات كفاءة جيدة.

التوصيات

١- العمل على حل الاشكاليات الإدارية والمالية في القطاع المصرفي العراقي من خلال تحديد الاستراتيجيات والسياسات والرؤى والآليات الخاصة بعمل هذه المصارف ومراقبة تنفيذها وتقويمها بشكل مستمّر.

٢- تحديث التقنيات المصرفية في مجال تقديم الخدمات الرقمية والصيرفة، وتحديث نظام المدفوعات المصرفية.

٣- ضرورة تعزيز الثقة بين الزبون (العميل)، والمصارف من خلال الاهتمام بالإظهار وشفافية المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المصرف.

٤- العمل على ربط جميع المصارف مع المصرف المركزي ووزارة المالية من أجل الاشراف المباشر من قبلهما على عمل هذه المصارف.

٥- اعطاء دور أكبر للمصارف الخاصة لممارسة نشاطها في ظل آلية السوق كونها تمّتلك مرونة أكبر على جذب الودائع ومنح الائتمانات.

٦- على الحكومة أن تعمل على تقوية النشاط الائتماني عن طريق السياسة النقدية في الحالات التي تستدعي التدخل بما ينعكس على تحسين النشاط الاقتصادي.

المصادر

١- أبو رحمة، أبراهيم أحمد، (٢٠١٥)، دور الاستخبارات التسويقية في تطوير خدمات القطاع المصرفي الفلسطيني. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٢- احميد، محمد, محفوظ، عبد الرحمن,(٢٠١٩), تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي "دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، مجلة كليات التربية.

٣- البياتي، ستار, وجاسم، ديانا,(٢٠٢٢), القطاع المصرفي العراقي, أهميته الاقتصادية وعلاقته بتمّويل عجز الموازنة، مجلة الريادة للمال والأعمال.

٤- الجشعمي، فايزة, (٢٠٢٢), تحليل نسب الربحية باستخدام (ROA-ROE) وأهم البنود المالية المؤثرة في الأرباح-دراسة مقارنة لعينة من المصارف الأهلية في العراق للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٠، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، ٥(٢).

٥- حسان، زهراء,(٢٠٢٢), مؤشّرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، ٦(١٩).

٦- حسين، هناء, المعموري، علي,(٢٠١٦), المسار النموّذجي لتدقيق أداء الدور الإشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة على وفق معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة دراسات مالية ومحاسبية.

٧- الخضر بن أحمد، (٢٠١٢), متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٨- دهيم، كوثر,(٢٠١٦), الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط.

٩- سعد، منتظر,(٢٠١٥), التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

١٠- طه، حسام, خلف، حسن,(٢٠٢١), قياس وتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨، مجلة دراسات الأعمال والإدارة.

١١- عبد صبار، أزهار. (٢٠١٤). أثر الجهاز المصرفي العراقي في النموّ الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٣(١١).

١٢- محمد، أيمان. (٢٠١٧). أثر الإنفاق العام في نموّ الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية.

١٣- محمد، عمر. والبني، حازم. (٢٠٢٢). أثر التمّويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق دراسة قياسية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٧(٦١

١٤- هاجاني، دلشاد. (٢٠٢١). أثر القطاع المصرفي في النموّ الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

15- Aluko, O. Ajayi, M. (2017). Determinants of banking Sector Development: Evidence from Sub Saharan African Countries, Borsa _Istanbul Review.

16- Mhadhbi, K. Terzi, C. and Bouchrika, A. (2017). Banking Sector Development and Economic Growth Developing Countries: a bootstrap panel Granger Causality analysis.

Sources

1- Abu Rahma, Ibrahim Ahmed, (2015), The Role of Marketing Intelligence in Developing the Services of the Palestinian Banking Sector. PhD Thesis, Faculty of Commerce, Suez Canal University.

2- Ahmed, Mohammed, Mahfouz, Abdul Rahman, (2019), The impact of money supply and exchange rate on real GDP "An applied study on the Libyan economy for the period (1990-2017), Journal of Faculties of Education.

3- Al-Bayati, Sattar, and Jassim, Diana, (2022), The Iraqi banking sector, its economic importance and its relationship to financing the budget deficit, Al-Riyada Journal of Finance and Business.

4- Al-Jashmi, Faiza, (2022), Analysis of profitability ratios using (ROA-ROE) and the most important financial items affecting profits - a comparative study of a sample of private banks in Iraq for the period 2017-2020, Journal of Contemporary Economic Research, 5(2).

5- Hassan, Zahraa, (2022), Financial soundness indicators and their role in improving the performance of the banking sector in Iraq, Journal of Economic Sciences, 6(19).

6- Hussein, Hanaa, Al-Maamouri, Ali, (2016), The model path To audit the performance of the supervisory role of the Central Bank of Iraq over private banks according to the standards of the supreme financial and accounting control bodies, an applied study in the Federal Financial Supervision Bureau, Journal of Financial and Accounting Studies.

7- Al-Khader bin Ahmed, (2012), Requirements for developing and liberalizing banking services in Algeria, reality and prospects, PhD thesis, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers.

8- Dahim, Kawthar, (2016), Privatization and its role in developing the banking sector in Iraq, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Wasit.

9- Saad, Muntadhar, (2015), Challenges facing the banking sector in Iraq, Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies.

10- Taha, Hussam, Khalaf, Hassan, (2021), Measuring and analyzing the impact of GDP on investment spending in Iraq for the period 1990-2018, Journal of Business and Management Studies.

11- Abdul Sabar, Azhar. (2014). The Impact of the Iraqi Banking System on Economic Growth and the Requirements of the Monetary Stability Factor for the Period (2000-2012), Journal of Management and Economics, 3(11).

12- Muhammad, Iman. (2017). The Impact of Public Spending on the Growth of the Gross Domestic Product "Case Study of the Syrian Arab Republic", University of Bilad al-Sham for Sharia Sciences.

13- Muhammad, Omar. and Al-Bani, Hazem. (2022). The Impact of Bank Financing on the Gross Domestic Product in Iraq, an Econometric Study, Journal of Accounting and Financial Studies, 17(61

14- Hajani, Dilshad. (2021). The Impact of the Banking Sector on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2020.